المشهد الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٨/١/٢٠٠٣م الموافق ٢٥ ذو القعدة ١٤٢٣هـ، العدد ١١، السنة الأولى

www.almash-had.org/com

ملحق أسبوعي يصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"

أزمة لا رواية

"فوضى الحواس" في الانتخابات الاسرائيلية

"ب"

مفترق

الفلسطينيون في اسرائيل: بين المشاركة والمقاطعة

"د"

"الليكود" سينتصر ولكن "العمل" هو المقرر!

إسرائيل تنتخب برلمانها السادس عشر اليوم في انتخابات "زائدة" نتيجتها معلنة سلفاً..

المشهد:

يتوجه اليوم (٤ر٧) ملايين ناخب إسرائيلي، إلى (٧٩٦٧) صندوق إقتراع، موزعة في أنحاء إسرائيل، لانتخابات الكنيست السادسة عشرة، بعد مضي أقل من ثلاث سنوات على الانتخابات الماضية. وهذه هي الانتخابات الأولى منذ الانتخابات في العام ١٩٩٢، التي تجري ببطاقة واحدة بدلا من اثنتين. وقد أعادت هذه العودة إلى بطاقة واحدة التنافس ليكون تنافسًا بين قوائم مرشحين، وليس بين شخصين رئيسيين. وعلى الرغم من ذلك نرى «الليكود» و«العمل» يشددان على المرشحيْن الأولين، كما في الترشيح المباشر لرئاسة الحكومة.

ومنذ الاعلان عن تبكير الانتخابات، بدأت الأحزاب وجهات أخرى عديدة، أهمها وسائل الاعلام، بإجراء إستطلاعات بوتيرة عالية، لجس نبض الشارع ومحاولة تخمين عدد المقاعد لكل حزب. ومع الوقت، تحولت هذه الاستطلاعات من وسيلة إلى غاية، وصارت هي المفصل الأساسي في التطورات الحزبية والسياسية. ويعزو الكثيرون هدوء الشوارع والمفارق إلى أن الأحزاب سلّمت نهائيًا بسيطرة الاستطلاعات على العمل الانتخابي الشعبي الكلاسيكي.

وفي اليوم السابق على انتخابات الكنيست السادسة عشرة بدت نتائجها محسومة. وبموجب استطلاع «هآرتس» الذي اجرته شركة «ديالوغ» باشراف البروفسور كميل فوكس، تستقر كتلة اليمين عند اغلبية ثابتة من ٦٧ نائبا، مقابل ٣٧ نائبا لكتلة اليسار و ١٦ للوسط («شينوي» و «عام إحاد»). على رغم هذه النتائج الواقعية جدا، لا يزال ١٤٪ من الناخبين مترددين لمن سيصوتون في يوم الانتخابات. ولدى سؤالهم عن ميولهم الانتخابية، يحدد ٧٪ منهم الاجابة، و ٧٪ ليسوا مستعدين للاجابة، ما يعني ان هناك ما يعادل تسعة مقاعد «عائمة»، ينتظر ناخبوها المحتملون رؤية التطورات، وسيقررون فقط في اللحظة الاخيرة، على فنجان قهوة في الصباح او خلف الستار. واذا تصرف الناخبون حيال هذه المقاعد التسعة خلافا للقسمة المتعارف عليها، فقد تحدث مفاجأة، لكن احتمالات ذلك ضعيفة.

كذلك فإن نسبة تصويت عالية في الوسط العربي قادرة على تقليص الاغلبية التي تملكها كتلة اليمين. واذا لم تحدث مفاجآت استثنائية، فان الاتجاه العام واضح للغاية: «الليكود» مستقر، مع ارتفاع طفيف، و «العمل» يواصل التراجع، ولكن بنصف مقعد فقط بالقياس مع الاسبوع الماضي، في حين يسجل «شينوي» التراجع الكبير، إذ فقدت حركة يوسف لبيد مقعدين خلال اسبوع، وهي تكاد تتعادل، ليس مع حزب «العمل» - كما حاول «الليكود» القول لاسباب خاصة به - بل مع «شاس» بالذات، الذي يحافظ على ثباته.

وهناك اهمية حاسمة لحجم هذين الحزبين عند بدء المشاورات لتشكيل الحكومة، وسيكون من الصعب على شارون خرق التحالف التقليدي بين «الليكود» واحزاب «الحريديم» وتشكيل حكومة وحدة علمانية في وقت يجد فيه «شينوي» و «شاس» متماثلان او متشابهان في حجمهما. وحتى لو اراد، سيجد معارضة من كتلته.

ولم ينجح «الليكود» في اجتذاب ناخبين من الاحزاب الصغيرة في كتلته: الاتحاد القومي، المفدال، يسرئيل بعلياه تقوّت جميعها بحوالي مقعد واحد، بالقياس مع الاستطلاع السابق. كذلك فشلت محاولة «العمل» العزف على مشاعر الشفقة وطيبة قلب ناخبيه من العام ١٩٩٩، الذين ما زالوا مترددين بينه وبين احزاب اخرى. «ميرتس» يستقر عند مقاعده التسعة، كذلك هو الحال مع الاحزاب العربية - اربعة مقاعد للجبهة - التغيير، وثلاثة للتجمع الوطني الديمقراطي، ومقعدان للعربية الموحدة.

وفي ختام معركة انتخابات امتدت اقل من تسعين يوما، يمكن إجمال الامر بالقول: ان الموضوع برمّته كان زائداً عن الحاجة. وعدا «شينوي»، الذي يتأهب لمضاعفة قوّته، لم تتحسن فرص أي حزب من الاحزاب بصورة جوهرية في الاستطلاعات.

صحيح ان «الليكود» سيكبر، لكن وضع رئيس الحكومة ارئيل شارون الائتلافي ليس متوقعا له ان يتحسن في دورته التالية: العكس هو الصحيح. وفي ختام مفاوضات ائتلافية تبدأ - بصورة غير رسمية - مباشرة في منتصف ليل الانتخابات، قد يجد شارون نفسه برأس حكومة يمين ضيقة،

معتمدا على عكازين ضعيفين لرئيس الاتحاد القومي افيغدور ليبرمان وعلى كتلة ليكود يمينية بمعظمها، ترى في بنيامين نتنياهو مكملا طبيعيا لدرب شارون.

كل ما يمكن لشارون في ضوء ذلك ان يفعله هو ان يحلم بحزب «عمل» مختلف عن الحزب الذي اعلن في معركة الانتخابات، وفي محاولات جس نبض بشأن ائتلاف حكومي مستقبلي، انه ضد الوحدة الوطنية.

* بدائل شارون:

إستنادًا إلى نتائج الاستطلاعات التي نُشرت، أمس، هناك عدة إحتمالات أمام شارون وحزبه، لتشكيل الحكومة القادمة، وهي:

حكومة يمينية ضيقة: الكثيرون يرجحون أن هذا الخيار هو ضئيل جدًا. مثل هذه الحكومة ستجمع «الليكود» و«هئيحود هليئومي» و«المفدال» و«شاس» و«يهدوت هتوراة» و«يسرائيل بعلياه». عدد مقاعد الائتلاف سيكون حوالي (٦٧) مقعدًا بالتقريب. شارون لن يكون معنيًا بمثل هذه الحكومة، لأنه سيكون رهينة إبتزازات دائمة من الأحزاب المشاركة، ولأنه لا يريد أن يبدو أمام بوش والعالم يمينيًا متطرفًا.

حكومة وحدة «يمين - مركز» واسعة: في مثل هذه الحكومة ستنضم «شينوي» و«عام إحاد» إلى الائتلاف، وعندها من المرجح أن شارون سيستغني ربما عن «هئيحود هليئومي» وليبرمان زعيمه. هذه الحكومة ممكنة في حالة أن طومي لبيد خرق وعوده بعدم الانضمام إلى حكومة فيها «شاس»، أو بانضمامه إلى حكومة وحدة علمانية.

حكومة وحدة علمانية: ستكون من «الليكود» و«العمل» و«شينوي» و«عام إحاد». ما يمكن أن يصل إلى (٦٥-٦٨) مقعدًا.

* اسرائيل .. الى الحسم اليوم *

هذه الحكومة قد ترتكز إلى قاعدة متينة لأنها مكونة من أحزاب كبيرة بالأساس، وإذا قامت فإنها ستقوم على خطوط عريضة متفق عليها منذ البداية. ثم أنه ليس من السهل أن يتنازل «الليكود» عن شراكته مع الأحزاب القومية والمتدينة. إقامة مثل هذه الحكومة صعبة جدًا، ولكن يبدو أنه في حالة إقامتها فهي أكثر الخيارات قوةً واستقرارًا. شارون يعرف ذلك جيدًا ولذلك لم يتنازل أبدًا خلال الانتخابات عن خيار الوحدة مع «العمل».

حكومة وحدة موسعة: يكون فيها «الليكود»، «العمل»، «شاس»، «شينوي»، و«عام إحاد»، ما يساوي حوالي (٧٤) مقعدًا. هذا الائتلاف شبه مستحيل في التركيبة الحالية، نظرًا لرفض «العمل» الجلوس في حكومة مع «الليكود» ورفض «شينوي» للجلوس مع «شاس».

* اعتبارات ائتلافية اخرى

عند التحدث عن الائتلافات الحكومية المستقبلية، يجب الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

١) «العمل» رفض في الأسبوع الأخير بمثابرة الدخول إلى حكومة مع «الليكود». شارون يتعامل مع هذا الرفض بجدية.

٢) من الصعب على طومي لبيد أن يخرق وعده بعد الدخول في حكومة يمينية أو في وحدة مع المتدينين، لأن «ميرتس» (ومصوتيه ومرشحي حزبه الذين يميلون بغالبيتهم من اليسار) تنتظره في الزاوية.

٣) الأحزاب العربية خارج أية لعبة حكومية.

٤) وضع «الليكود» بعد الانتخابات سيكون أصعب من وضعه بعد الانتخابات السابقة.

٥) هناك تقديرات بأن شارون سيقيم حكومة ضيقة مع «شينوي» و«اليمين»، ومن ثم محاولة جذب «العمل» إليها. هذا سيكون منوطًا بنجاح بن إليعازر وغيره في تنحية متسناع عن رئاسة الحزب. على الرغم من الفشل الذريع الذي قد يلحق بـ «العمل» في هذه الانتخابات، إلا أنه يبدو كمن سيكون الحزب صاحب التأثير الأكبر في الحلبة السياسية..

الاستطلاعات: فوز ساحق لليمين

المشهد:

ثبتت نتائج استطلاعات الرأي العام المنشورة في الساعات الأخيرة على الإنتخابات التشريعية في إسرائيل التوجهات العامة للناخبين في المعركة الحالية، التي تتنبأ بهزيمة ساحقة لحزب «العمل» مقابل صعود في قوة «الليكود» وكتلة اليمين بشكل عام.

ولا تزال الفجوة ثابتة بين الحزبين الكبيرين في استطلاعات الرأي الثلاثة المنشورة في اليوم الاخير قبل الانتخابات (امس) في الصحف الرئيسية الثلاث في اسرائيل - «هآرتس» و «يديعوت احرونوت» و «معاريف».

* استطلاع «هآرتس»:

واعطى استطلاع «هارتس» (الذي اجرته شركة «ديالوغ» باشراف البروفيسور كميل فوكس) حزب «الليكود» ٣٠-٣١ مقعدا (مقابل ٣١ مقعدا في الاستطلاع السابق من يوم الخميس الماضي)، و «العمل» ١٨-١٩ مقعداً (كما كان في الاستطلاع السابق).

واظهر الاستطلاع ان «شينوي» سيكون الحزب الثالث في قوّته مع ١٤ مقعدا - أقل بمقعدين من استطلاع الخميس، يليه حزب «شاس» الذي يحافظ على قوّته الاستطلاعية (١٣ مقعدا)، كما كان في الاستطلاع الاخير.

وبين الاستطلاع ان ١٤٪ من الناخبين ما زالوا مترددين لمن سيصوتون، وهي نسبة تثير اهتمام جميع الاحزاب المتنافسة، ويعوّل عليها حزب «العمل» في تحسين فرصه يوم الانتخابات.

وقال الاستطلاع ايضا ان ٤٧٪ من الناخبين يفضلون ان يكون «العمل» ثاني حزب في اسرائيل، بينما قال ٢٤٪ انهم يفضلون «شينوي».

وايد ٣٧٪ من المشتركين تشكيل حكومة وحدة علمانية بعد الانتخابات، مقابل ٢٧٪ ممن قالوا انهم يؤيدون حكومة وحدة تضم الاحزاب الدينية ايضا، و ١٧٪ يؤيدون تشكيل حكومة يمين.

شارك في الاستطلاع ٨٤٤ بالغا من اصحاب حق الاقتراع في اسرائيل، مع هامش خطأ بنسبة ٣. ٤٪.

* استطلاع «يديعوت احرونوت»:

في هذا الاستطلاع يحصل «الليكود» على ٣٣ مقعدا و «العمل» على ١٨-١٩. وتملك كتلة اليمين بموجب هذا الاستطلاع ٦٣-٦٤ مقعدا.

وقال الاستطلاع ان «الليكود» يواصل الاحتفاظ بقوّته ويحصل على ٣٣ مقعدا بينما يفشل «العمل» في التحليق ليبقى عالقا في حدود الـ ١٨-١٩ مقعدا، بينما يحصل «شينوي» على ١٦ مقعدا.

وجاءت نتائج الاستطلاع على النحو التالي:

الليكود - ٣٣
العمل - ١٩-١٩
شينوي - ١٦
شاس - ١٠-١١
القوائم العربية - ١٠
ميرتس - ٨
الاتحاد القومي - ٨
يهدوت هتوراة - ٥
المفدال - ٤
عام احاد - ٤
يسرئيل بعلياه - ٣

وتحصل كتلة اليمين على ٦٣-٦٤ مقعدا وكتلة الوسط التي تشمل «شينوي» و «عام احاد» على ٢٠ مقعدا بينما تحصل كتلة اليسار على ٣٦-٣٧ مقعدا.

واظهر «الليكود» ارتياحه من نتائج الاستطلاعات مؤكدين انها اذا كانت صحيحة فسيحصل شارون على مجال للمناورة في تشكيل حكومته القادمة.

* استطلاع «معاريف»

واجرت «معاريف انترنت» استطلاعا جديدا (٢٦ كانون الثاني) اظهر النتائج التالية:

الليكود - ٣٢ بالمائة
العمل - ٥ر١٨٪
شاس - ١٣٪
ميرتس - ٥ر٧٪
شينوي - ١٧٪
الاتحاد القومي - ٧٪
المفدال - ٥ر٤٪
الاحزاب العربية - ٥ر١٪
يسرئيل بعلياه - ١٪
يهدوت هتوراه - ٢٪
عام احاد - ٥ر٪
حيروت - ٥ر١٪
يسرئيل احيرت - ٠
عليه يروق - ٥ر٢٪
اهفات يسرئيل - ١٪
الخضر - ٠
تسومت - ٠

إغلاق تام للأراضي الفلسطينية و٢٥ ألف شرطي لحراسة الصناديق

أحكمت الحكومة الاسرائيلية الطوق التام على الأراضي الفلسطينية ابتداءً من الأحد وإلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية اليوم الثلاثاء. ويأتي هذا القرار ضمن «الاستعدادات الأمنية لحماية عملية الانتخابات». واتخذت الشرطة اجراءات خاصة بيوم الانتخابات، وجندت لهذه الغاية قوات أمنية معززة يبلغ تعدادها ٢٥ ألف شرطي، يتولون الحراسة في صناديق الاقتراع المنتشرة في مختلف أنحاء اسرائيل، والحفاظ على سير الانتخابات دون غش أو تزييف.

وقال مسؤول رفيع المستوى في الشرطة الاسرائيلية إن «هدف الشرطة الرئيسي يوم الانتخابات هو تحويل صناديق الاقتراع إلى أماكن آمنة تماماً. لم نتلق إنذارات خاصة حيال عملية محددة، لكن هناك عددا لا بأس به من الإنذارات والمعلومات المتعلقة بيوم الانتخابات بالذات. وعليه، فان الشرطة تعزز استعداداتها ومراقبتها على طول خط التماس».

وتتنافس في انتخابات ٢٨ كانون الثاني ٢٦ قائمة انتخابية، بعد انسحاب الحاخام «با - غاد» من السباق. ويصل عدد اصحاب حق الاقتراع في اسرائيل اليوم ٣ر٤ مليون ناخب، وبضمنهم ابناء الثامنة عشرة فما فوق، والمسجلون على انهم سكان دائمون في البلاد، باستثناء العرب الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة، والدروز في هضبة الجولان السورية المحتلة، وافراد جيش لحد الموجودين في اسرائيل وعائلاتهم، ممن لا يحق لهم التصويت في الانتخابات.

لكن معطيات الدائرة المركزية للاحصاء في اسرائيل تفيد بأن هذا الرقم اقل من عدد الناخبين المسجلين في سجل الناخبين - ٧ر٤ مليون شخص. هذا الفارق - ٤٠٠ الف شخص - يشكل نسبة ٩٪ من اصحاب حق الاقتراع، وتقول المصادر الرسمية الاسرائيلية ان سجل الناخبين يشمل مواطنين اسرائيليين لا يعيشون في البلاد، ومن المحتمل ان قسما من المسجلين لم يعد بين الاحياء ولم تشطب اسماؤهم من سجلات وزارة الداخلية في اسرائيل.

ويشار الى ان هذا الفارق يبرز بشكل خاص في منطقة تل ابيب حيث تصل نسبته الى ٢٣٪ من اصحاب حق الاقتراع هناك البالغ عدهم ٢٨٨ الف شخص، في حين يصل عدد المسجلين في دفتر الناخبين ٣٥٤ الف شخص. وفي بات يام يصل الفارق الى ٢٠٪ والقدس - ١٧٪.

معطيات اخرى عن الناخب الاسرائيلي: من بين مجموع اصحاب حق الاقتراع، هناك ٨٧٪ يهود و ٦٨٪ مواطنون قدامي - أي اسرائيليون مولودون في البلاد، و ١٩٪ مهاجرون الى اسرائيل منذ العام ١٩٩٠.

وتبلغ نسبة العرب من بين اصحاب حق الاقتراع ١٣٪.

ويشار الى ان مهاجرين لم يتسجلوا كيهود في الداخلية الاسرائيلية مسجلون في سجل الناخبين.

معطى مهم اضافي: من بين اصحاب حق الاقتراع هناك ٢١ الف في اعمار ٩٠ فما فوق، ٦٢٪ منهم نساء.

الأجواء في الشارع العربي:

توتر واطلاق نار وشكاوى في الشرطة

المشهد:

ارتفعت حدة التوتر بين القوائم العربية الاربع في اليوم الأخير على الانتخابات، ووصلت حدود العنف. وادعى حسين غنايم، المرشح الثاني في قائمة «التحالف الوطني التقدمي» برئاسة عضو الكنيست، هاشم محاميد، أن مجهولين حاولوا اغتياله، فجر أمس الاثنين، عندما أطلقوا عددًا من العيارات النارية على سيارته التي استقلها على مقربة من مدينة الناصرة. وادى اطلاق النار الى انفجار إطار سيارة غنايم الذي سارع إلى تقديم شكوى في الشرطة الاسرائيلية.

وادعت مصادر في قائمة «التحالف الوطني التقدمي» إن عددًا من مرشحي القائمة وفي مقدمتهم رئيسها، هاشم محاميد، تلقوا في الآونة الأخيرة تهديدات بالتعرض لحياتهم بهدف إرغامهم على الانسحاب من المنافسة في الانتخابات .

وقد أجمعت استطلاعات الرأي كافة على أن قائمة محاميد لن تجتاز نسبة الحسم، لكن محاميد الذي دخل إلى الكنيست الـ ١٥ ضمن «القائمة العربية الموحدة»، يعد بأن قائمته ستكون «مفاجأة الانتخابات».

ووصف محاميد الحادث بأنه «بلطجة» مؤكدًا أن «هذا لن يصدنا، لن ننسحب من المنافسة وسنفاجئ الجميع».

وقال محاميد في إشارة ضمنية إلى «القائمة العربية الموحدة» دون أن يذكر اسمها صراحة، إن «القوائم العربية وعلى وجه التحديد قائمة معينة، ترتعد فرائصها حيال نجاحاتنا. لقد شارك الآلاف في التجمعات الانتخابية التي نظمناها نهاية الأسبوع الأخير».

وأكد محاميد أن شخصيات جماهيرية عربية من إسرائيل ومن السلطة الفلسطينية ومندوبين عن دول عربية في إسرائيل توجهوا إليه طالبين منه الانسحاب من المعركة. وقال محاميد في هذا الصدد: «وكأن مصلحة الأمة العربية بكاملها متوقفة على انسحابي من الانتخابات، وإن لم أفعل ذلك، فسيضر هذا بفرص تحرير فلسطين والجولان. لقد أوضحت لكل من توجه إلي أنه لم تتبناني أية قيادة عربية وغدًا سيأتي ردنا».

توتر بين القائمة الموحدة للجبهة والعربية للتغيير وبين التجمع

وتسود حالة من التوتر أيضًا بين القائمة الموحدة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (برئاسة محمد بركة) والقائمة العربية للتغيير(برئاسة أحمد الطيبي) من جهة وبين حزب التجمع برئاسة عزمي بشارة من جهة أخرى. ووزعت القائمة الموحدة للطيبي وبركة في الأيام الأخيرة مضمون الإفادة التي ادلى بها بشارة أمام أعضاء لجنة الانتخابات المركزية التي شطبته من المشاركة في الانتخابات وأمام المحكمة العليا التي قدم إليها التماسًا ضد القرار وقبلت التماسه. وتستشهد المواد الدعائية التي وزعت، بأقوال أدلى بها بشارة وتتعارض مع تصريحات صدرت عنه في أوقات سابقة.

وحسب ما نشر، فقد أعرب بشارة عن عدم معارضته للطابع اليهودي الغالب على دولة إسرائيل، فضلاً عن أنه التزم بالولاء للدولة وقوانينها.

المترددون.. ببساطة لا يعرفون!

"انتخابات صورية".. بطلها الصوت والصورة

المشهد:

المترددون او «العائمون» هم القطاع الذي سيحسم في امور كثيرة في انتخابات اسرائيل التشريعية.

ما الذي يؤثر على المترددين؟.. الدعاية الانتخابية، الأصدقاء، عناوين الأخبار، الولاء للحزب القديم، المرشحون الأفراد، برامج الأحزاب الانتخابية؟..

من المفروغ منه أن الجواب، إذا وُجد بشكل قاطع، فإنه سيحوي عددًا لا بأس به من المركبات أعلاه. كل معاهد الاستطلاعات ومكاتب الاعلان التي تعمل في خدمة الأحزاب، والأبحاث الأكاديمية الموسمية والمثابرة، كلها تحاول أن تحل لغز المصوت المتردد. ولكن في عصر العناوين السريعة والتغيرات اللانهائية، يبدو أن عنصر البرامج الانتخابية عند الأحزاب يلعب دورًا يكاد يكون هامشيًا، أو غير مركزي في أفضل الأحوال.

هذا الأمر ينبع من عدة عوامل، أهمها أنّ المصوّت يريد أن يسمع كل شيء في نصف ساعة (هل أنتم مع أو ضد؟)، وأنّ تعامل المواطن في الانتخابات الديمقراطية في الأنظمة الرأسمالية الغربية هو تعامل مع «صور» (images) وليس مع أي شيء آخر: صورة الحزب، صورة المرشح، صورة الدولة، صورة الوضع.

هي، اذن، انتخابات «الصوت والصورة»، بكل معاني الكلمة.

على الرغم من ذلك، فيما يلي إستعراض أخير لما تقوله الأحزاب الاسرائيلية الصهيونية، غير المحصورة في جمهور هدف معين (مهاجرون، عرب، متدينون)، في أهم المواضيع التي يود المتردد أن يعرف عنها، فيما لو قرر الخروج للتصويت. الأحزاب العربية وحزب «عام إحاد» و «يهدوت هتوراة» يتمتعون بجمهور غير متردد على الأغلب:

*المجال السياسي الأمني: حزب «الليكود» مستعد لفحص إمكانية إعادة الانتشار في المناطق المحتلة في ضوء إتفاقيات مرحلية تشتمل على تسويات؛ «العمل» يؤيد إخلاء مستوطنات نائية وضم كتل إستيطانية في إطار إتفاق سلام، فصل أحادي الجانب وجدار فاصل في حالة فشل المفاوضات، اتفاق الحل النهائي: دولتان لشعبين؛ «شينوي» يقول إن عرفات ليس شريكًا للسلام، ويشترط وقف «الارهاب» لتجدد المفاوضات، واتفاق السلام بالنسبة له يعني إخلاء المستوطنات النائية وإقامة جدار فاصل؛ «ميرتس» يدعو لإعادة بناء العلاقات بين إسرائيل والدول العربية الموقعة على إتفاقيات سلام معها، إدارة مفاوضات تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية وإدارة مفاوضات سلام مع سوريا ولبنان؛ «هئيحود هليئومي» يطلب حسمًا عسكريًا قبل الحل السياسي، يرفض إقامة كيان فلسطيني بين البحر والنهر، إلغاء اتفاقيات أوسلو، تفكيك السلطة الفلسطينية من خلال القضاء على البنى التحتية لـ «الارهاب»؛ «حيروت» تنتهج سياسة «ولا خطوة» وهي معارضة إعادة مناطق وإقامة دولة فلسطينية، وإلغاء اتفاقيات أوسلو واتفاقيات الخليل و «واي» والحكم على عرفات وباقي قيادة المنظمات «الارهابية» بالاعدام؛ «المفدال» يؤمن بفكرة أرض إسرائيل الكبرى، معارضة اتفاقيات أوسلو والدولة الفلسطينية، يدعم الفصل مع حدود تمر شرقي الخط الأخضر؛ «عليه يروك» يقول إن النزاعات لا تُحل بالقوة، إجراء استفتاء شعبي حول الحل الذي يريده الشعب.

* الاقتصاد: «الليكود» سيحارب البطالة والفقر وسيحسّن من وضع المواطنين في ضائقة، تقليل مصاريف الحكومة وتقليص العجز في الميزانية؛ «العمل»: زيادة النمو، تقليص البطالة والفوارق الاجتماعية، تحسين رفاهية العمال من خلال «سلة للمواطن العامل» تشمل محفزات ودفاعات؛ «شينوي»: تقليل الضرائب وإطلاق أموال للاستثمار، زيادة الخصخصة، الاندماج في الاقتصاد الغربي؛ «ميرتس» تدعو لتقوية سياسة الرفاه، نقل الموارد من المستوطنات إلى الاستثمار في البنى التحتية ومعالجة الطبقات الفقيرة، الاستثمار في البنى التحتية وفي العامل البشري؛ «هئيحود هليئومي» يرغب في تقليص القطاع الحكومي والعام، خصخصة شركات متزايدة، دفع مشاريع قومية بإمكانها جذب التمويل الخاص؛ «حيروت» يعارض التشريع الخاص الذي يهدف لزيادة الضرائب على القطاع الخاص، معارضة التشريع الذي يؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل؛ «المفدال» يدعو لتقليص عدد العاملين في الخدمات الجماهيرية وتوجيههم إلى القطاع الاقتصادي والانتاجي، كبح التضخم، العمل من أجل إخراج العمال الأجانب غير الشرعيين من البلاد؛ «عليه يروك» يدعو لتوزيعة عادلة في الحمل، تغيير درجات الضريبة للتخفيف عن أصحاب المداخيل المتدنية وزيادة الحمل على المداخيل من الرأسمال.

* الدين والدولة: «الليكود» يدعو لتأسيس ميثاق بين المتدينين والعلمانيين، ضمان الاحتياجات الدينية لكل الطوائف والأديان، الحفاظ على الوضع القائم في أمور الدين والدولة؛ «العمل» يدعو لفصل الدين عن السياسة، الحرية الدينية للمواطنين، الخدمة الاجبارية في الجيش للجميع، إلغاء وزارة الأديان والمجالس الدينية وضمان سلة خدمات دينية؛ «شينوي» سيعمل من أجل تمرير أموال أقل للدين، أكثر للصحة، للتربية وللعلوم والثقافة، إلغاء الصلاحيات الزائدة من يدي المحاكم الدينية، خلق مساواة بين التيارات اليهودية ودعم الزواج المدني؛ «ميرتس» يدعو لسن قانون أساس: حرية الدين، الاعتراف بالتهويد الذي يجريه الاصلاحيون والمحافظون، فصل الدين عن الدولة وعن السياسة؛ «هئيحود هليئومي»: لا يمكن لحزب أن يتنافس في الانتخابات ما لم يقرر في برنامجه الانتخابي أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، الخدمة العسكرية أو القومية لكل المواطنين؛ «حيروت»: تشريع أساس يبلور طابع الدولة اليهودي، ضمان الدخول إلى «الحرم الشريف» وللأماكن المقدسة عند اليهود؛ «المفدال» يدعو للحفاظ على الوضع القائم في موضوع الدين والدولة ومعارضة المواصلات والاتجار في السبت، ليس هناك موقف موحد فيما يخص تجنيد طلاب «اليشيفوت»؛ «عليه يروك» يطالب بفصل الدين عن الدولة، تفكيك وزارة الأديان ونقل الخدمات الدينية إلى السلطات المحلية، يدعم المواصلات العامة في السبت.

فيما يخص موضوع حقوق الانسان فإن أحزاب «الليكود»، «العمل»، «ميرتس»، «عليه يروك» و «شينوي» تدعو بشكل عام للحفاظ على حقوق الانسان وتقويتها، بينما ترى الأحزاب «هئيحود هليئومي»، «حيروت» و «المفدال» حاجة لنظام قضائي جديد ودستور يضمنان يهودية الدولة وطابعها، على حساب الحقوق الأساسية للفرد والمجموع.

القراءة السريعة في هذا الاستعراض تبرز الفوارق الجوهرية بين الأحزاب، خاصةً «الليكود» و «العمل» من جهة وبين كتلة «اليسار - المركز» وكتلة «اليمين - اليمين المتطرف» من جهة أخرى. هناك إختلافات جوهرية وهي بارزة للعيان في المقارنتين. من هنا فإن القول إن «العمل» و«الليكود» سيان، هو مقولة مخطوءة في أساسها. هذا يعود إلى تسطيح الاعلام للمضامين الحزبية من جهة، وإلى رغبة الأحزاب في إخفاء طروحاتها أو إبراز طروحات على حساب طروحات أخرى، بحسب المنفعة الآنية لكل موقف.

كما أن تذويب الفوارق في المجتمع الاسرائيلي إلى درجة القول إن كل اليهود في اسرائيل مع الأمر الفلاني أو ضده، هو تسطيح مسيء يلغي كل إمكانيات التعامل مع المجتمع الاسرائيلي من خلال نظرة ثاقبة وموضوعية. المجتمع الاسرائيلي منقسم وهذا واضح. هذا الانقسام هو السبب في نسبة المترددين العالية (١٤٪ بحسب إستطلاع «هآرتس امس»)، الذين لا يعرفون بعد ما هي حدود هذا الانقسام ومع من سيكونون. الجنوح لليمين يتجلى اليوم في حوالي (٦٤) مقعدا في حالة إقامة حكومة يمين ضيقة، وهذا ليس بالكثير. ليس الهدف تصوير صورة وردية أكثر من اللازم، ولكن لو سعى كل حزب في الكنيست القادمة، وبحسب التقسيمة الموجودة حاليًا في الاستطلاعات، إلى إبراز منهجه وطروحاته، سيكون من السهل على المترددين في الانتخابات القادمة أن يحسموا أمرهم بسهولة.

الضبابية التي تسود الفروقات بين الأحزاب هي ليست حقيقة واقعة. الضبابية هي من صنع الاعلام والتسطيح ومن صنع الأحزاب نفسها. إبراز الفوارق والمضامين سيكون في مصلح «اليسار - المركز» بالذات في الانتخابات القادمة. لأن المترددين لن يترددوا عندها بين حزبين، احلاهما مُرّ. سيكون الحلو وسيكون المّر، والاثنان سيكونان واضحين جدًا. وقد تبدو فكرة «اليوسيبّن» - يوسي بيلين ويوسي سريد - لاقامة حزب يساري كبير، حزب إشتراكي تقدمي، حلمًا غير بعيد في الانتخابات القادمة. وانطلاقًا من التفاؤل الحذر، يمكن القول إن «اليسار - المركز» قد يعود إلى الصورة مستقبلا، على خلفية إعادة التنظم ووقف التأتأة، وعلى خلفية فشل شارون في حل الأزمات المستفحلة التي تعاني منها الدولة.

مع بعض الابتسام يمكن القول إن يوسي بيلين، عرّاب إتفاقات أوسلو، قد ينتصر في النهاية!

المشهد الإسرائيلي
www.almash-had.org/com
ب
الثلاثاء ٢٨/١/٢٠٠٣م الموافق ٢٥ ذو القعدة ١٤٢٣هـ، العدد ١١، السنة الأولى

"فوضى الحواس" في الانتخابات الإسرائيلية

كتب محمد دراغمة:

لم تحمل قياسات الرأي العام الإسرائيلي في هذه الحملة الانتخابية الكثير من المفاجآت، لكن واحدة كانت كافية للدلالة على حجم الأزمة التي يعيشها هذه المجتمع، وهي تلك التي كشفت عن تفوق حزب العمل تحت قيادة شمعون بيريس، صاحب لقب الخاسر دوماً، على حزب الليكود بقيادة شارون، الموصوف بالرابح حتى في أسوأ الأحوال والظروف.

فقد بينت هذه النتيجة التي أظهرها غير استطلاع للرأي العام مؤخراً، وأشاعت حالة من الحماس دفعت بالعديدين من قيادات العمل إلى مطالبة رئيسه الحالي عمرام متسناع بالتنحي لصالح بيريس، أن الشارع الإسرائيلي مصاب بحالة من عدم اليقين، وأنه إنما يتوجه لانتخاب شارون لعدم توفر البديل.

وقد حملت العملية الانتخابية الجارية العديد من المؤشرات على فقدان الإسرائيليين لليقين السياسي، منها وجود كتلة كبيرة تشكل حوالي ٤٠٪ من الجمهور، لم تقرر بعد لمن ستدلي بصوتها في يوم الانتخابات.

ومنها أيضاً تدني ثقة الإسرائيلي بفئة السياسيين عموماً، والتي لم تتجاوز ألـ«١٧٪» مقارنة مع الارتفاع الصاروخي لثقتهم بمؤسسات أخرى مثل الجيش «٨٠٪».

وعلى غير العادة في المراحل المفصلية من تاريخ دولتهم ، فإن الإسرائيليين يقبلون على هذه الانتخابات بلا شهية.

والمار في الشوارع الإسرائيلية اليوم لا يرى الكثير غير اللافتات مما يدل على أن هذه الدولة تشهد انتخابات مفصلية ستقرر مصير شعبها لسنوات وربما عقود طويلة قادمة.

وتظهر عدم حماسة الجمهور الإسرائيلي للانتخابات إدراكه أنها لن تحمل له جديداً.

فشارون، الزعيم الذي يتوجه الإسرائيليون لاختياره لولاية ثانية، مدتها، نظرياً، أربع سنوات، لم يضع في اعتباره حتى مجرد إطلاق وعد بتحسين الاقتصاد الذي أعلنت دائرة الإحصاء المركزية أنه يمر بأسوأ حالاته منذ خمسين عاما، أي منذ عمر الدولة تقريباً.

ولإدراك مهندسي الحملة الانتخابية لشارون إفلاسه في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية المرشحة للتدهور طالما بقي الوضع الأمني في إسرائيل متدهوراً، فقد نأوا بهذه الموضوعات عن حملتهم، واختاروا الميدان الذي لا منافس لزعيمهم فيه وهو ميدان الحرب والدماء والدمار.

ولأن الثقافة السياسية والاجتماعية والدينية للإسرائيليين نشأت على نفي الآخر الفلسطيني، ولأن الفلسطيني أيضاً لم يرسل للجمهور الإسرائيلي الكثير غير «القنابل البشرية»، فقد وجد جمهور ناخبي الكنيست السادسة عشرة أنفسهم مساقين، دونما إرادة، إلى مذبح شارون.

وقد بدا الناخبون طيلة الحملة الانتخابية كالغريق الذي ينتظر خشبة الخلاص، دون أن تظهر هذه الخشبة، ولا حتى في أكثر أحلامهم وردية.

فحزب العمل، وهو الحزب الوحيد الذي ينافس حزب الليكود على المستوى الوطني، وليس على المستويات القطاعية، كالمتدينين والشرقيين والغربيين والروس وغيرها، لم يظهر للناخبين ما يميزه عن الليكود الذي بدا مثله مسؤولاً عن الأوضاع الراهنة في الدولة، بعد أن اشترك وإياه في حكومة واحدة دامت حوالي عشرين شهراً.

* غزة: مجزرة في مزاد الانتخابات *

كما أن هذا الحزب – أي العمل – ما زال في نظر الإسرائيليين مسؤولاً عن ما يرون فيه تدهوراً شاملاً في أوضاعهم ، لكون الانتفاضة اندلعت عقب ما يسمونه التنازلات التاريخية التي قدمها زعيم الحزب باراك للفلسطينيين في كامب ديفيد، والتي يعتقدون، بناء على رواية العمل نفسه، أن الفلسطينيين ردوا عليها بالعنف طمعاً منهم بالحصول إلى ما يهدد بقاء الدولة الإسرائيلية مثل عودة خمس ملايين لاجئ وغيره، ولعدم اكتفائهم بإقامة دولتهم في ٩٧٪ من الضفة والقطاع.

يوم الثلاثاء يتوجه الناخبون الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع بفتور وتردد من يتوجه، ملزماً، إلى صفقة خاسرة.

وحتى لو نجح شارون في تشكيل حكومة مريحة بعد الانتخابات فإن المراقبين في إسرائيل يكادون يجمعون على أنها ستكون واحدة من حكومات العمر القصير في التاريخ الإسرائيلي، وذلك نظراً لحجم التناقضات المتفجرة، ليس فقط بين الأحزاب المرشحة للمشاركة فيها، بل أيضاً في داخل كتلة الحزب الرئيس فيها وهو الليكود.

ولأن شارون يدرك أن حكومته المقبلة ستكون انتقالية، فإن من المرجح أن يعمل على إطالة عمرها لأطول فترة ممكنة عبر ما يوحد الإسرائيليين حوله لا ما يفرقهم عنه، وهو الخطر الفلسطيني.

فسياسي دموي مثل هذا، مدان، حتى إسرائيلياً، بارتكاب المجازر بحق المدنيين العزل، لن يجد غير تصعيد حربه ضد الفلسطينيين ليبقي على نفسه قيد الحياة السياسية، خصوصاً وأنه يعلم أن ولايته هذه ستكون الثانية والأخيرة.

وطريق شارون هذه تبدو إجبارية حتى لو أراد غيرها، كما يعتقد البعض، وذلك بسبب الأطواق التي تحيطه برجال وقوى اليمين من كل حدب وصوب.

فالمؤكد أن حلفاء شارون وممثلي حزبه في الكنيست، وأكثريتهم من معسكر خصمه اللدود بنيامين نتنياهو، لن يسمحوا باختيار نهاية أخرى له غير تلك التي سيختارونها له، وهي تلك التي تكون في نهاية الحرب.

لذا فإن الفلسطينيين سيجدون أنفسهم أمام مرحلة جديدة من المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، تفرض عليهم تحديات أكبر من تلك التي واجهوها خلال العامين الماضيين.

وربما يكون الحوار الوطني الجاري في القاهرة هذه الأيام ميداناً لقادة الشعب الفلسطيني لاختبار هذه التحديات، والبدء في التحضير للاستجابة لها بما تطلبه المصلحة الوطنية.

وهم قل ذلك مطالبون بالاستجابة لها بلغة أخرى غير تلك التي جربت في الماضي وقادت إلى نتائج عكسية.

والسؤال الفلسطيني اليوم هو: هل ستعطي الفصائل وللمرة الأول أولية للمصلحة الوطنية العليا على المصلحة الذاتية للفصيل،وهل سيتنازل الفصيل عن رؤياه التي غالباً ما تكون ضيقة لصالح الرؤيا الوطنية التي غالباً ما تكون أكثر رحابة وحكمة.

مزاج انتخابي

من قانا إلى غزة...

بقلم: علاء حليحل

عندما شاهدت لأول مرة الصور البشعة الدامية، التي وصلت من مجزرة قانا في حينه، لم أفهم أمرين اثنين: الأول، كيف «أخطأت» إسرائيل المتقدمة وصاحبة أفضل سلاح جو في العالم، الهدفَ، وقصفت ملجأً للمدنيين بدلا من ملجأٍ لـ «المخربين»؛ الأمر الثاني الذي لم أفهمه حينها هو الدافع من وراء حملة «عناقيد الغضب» كلها، ومن وراء مثل هذه المجزرة بالتحديد.

الأمر الأول الذي لم أفهمه حينها، أعتقد أنني فهمته فيما بعد: الطيارة التي قصفت موقع المجزرة لم تخطئ الهدف. أعتقد أنهم ببساطة لم يقدّروا هذا الحجم من الخسائر في الأرواح. ما ساعدني على فهم هذا هو مجزرة غزة (ما هو تدريجها في جدول المجازر، يا تُرى؟) التي حدثت بعد إلقاء قنبلة الطُّن الشهيرة وسيئة الصيت. عندها عرفت أن الجماعة في مبنى رئيس الحكومة الاسرائيلية يعرفون ماذا يفعلون. المشكلة تكمن في أن العلم والتكنولوجيا لم يتطورا بعد بما يلائم إحتياجات إسرائيل. إسرائيل بحاجة إلى قنابل دقيقة أكثر: قنبلة لعشرة قتلى، قنبلة لعشرين وقنبلة لثلاثين!

الأمر الثاني الذي لم أفهمه حينها هو الدافع من وراء الحملة كما ذكرتُ سابقًا. كنت، وأنا على الكمّ الكبير من سذاجتي عندها (١٩٩٦)، كنتُ أعتقد أن شمعون بيريس يطلب رضانا، نحن المصوتين العرب، بأي ثمن. أليس بيريس «يساريًا»؟.. عندما رأيتُ الصور على الشاشة لم أصدق أن رجل السلام و «خليفة رابين» يمكن أن يفعل هكذا بالعرب! حينها بلغت خيبة أملي من «يسارية» بيريس ذروتها ووقّعتُ على عريضة شبه يتيمة نُشرت في «الاتحاد» (تلاها إعلان مدفوع الأجر لبيريس نُشر بعد أيام في المكان نفسه)، تدعو لعدم التصويت لبيريس. أذكر أن عددنا وقتها وصل في الصناديق إلى عشرة آلاف، أو أكثر قليلا، ثم اتهمنا اليسار الاسرائيلي بأننا السبب في نجاح بنيامين نتنياهو.

المهم من كل هذا، في سياق حديثنا، أنني عرفت أن صورة المرشح في نظر أبناء جلدته، أهم بكثير من صورته عند مصوتيه العرب. بيريس خرج بحملة «عناقيد الغضب»، وباراك بصق في وجه العرب كل ليلة (في الافلام الانتخابية المتلفزة) وهو واقف على جناح طائرة «سابينا» من فوق جثة «المخرب»، ومتسناع قرر أن يبرز تاريخه العسكري في الدعاية الانتخابية، غير خائف من رد فعل المصوتين العرب. هذا يعود في تصوري لعدة أسباب:

١) تصور اليسار الأزلي أن العرب يدعمون بشكل أوتوماتيكي مرشح «العمل». انتخابات ١٩٩٦ أثبتت صحة المقولة، بعد تصويت العرب لبيريس ونسيانهم للشعار المتآكل «لن نغفر ولن ننسى». لكن إنتخابات ١٩٩٩ جاءت لتقلب ظهر المجن، حين قاطع أكثر من (٨٠٪) من العرب الانتخابات بعد أحداث أكتوبر، ونجح أريئيل شارون في التغلب على أيهود باراك بسهولة. ما أنقذ العرب يومها من أصابع الاتهام اليسارية هو النتيجة الحاسمة والقاصمة: حتى لو صوت (١٠٠٪) من العرب، وكلهم لصالح باراك، ما كان باراك ليتفوق على شارون. في هذا السياق يرعبني الاكتشاف أننا غفرنا ونسينا حين سقط العرب في لبنان (مجزرة قانا) ولكننا لم نغفر ولم ننسَ حين سقط العرب في الجليل والمثلث (أحداث أكتوبر/تشرين الاول)!!.. ولكن لهذا باب آخر.

٢) اليسار، و«العمل» بالأساس لم يخشوْا يومًا من رد فعل العرب. فحتى سنة ١٩٨٤ كانت هناك الاحزاب المرافقة لـ «مباي» التي استقطبت أصوات العرب من مناصري «مباي» و«المعراخ». وبعد نشأة الأحزاب الوطنية العربية وتقوّيها لم يختلف الأمر كثيرًا. فحتى لو غضب مصوت أو اثنان من «العرب المتصهينين» وذهب للتصويت لحزب عربي، فإن النائب العربي الذي سينتخبه سيعود للجلوس إلى الطاولة في الكنيست مع «العمل» ويدعم «العمل» وقت اللزوم، رغمًا عنه. من هذا المنطلق تبدو لي الخشية من المصوت العربي غير واردة بالمرة. والواقع يثبت ذلك بجلاء.

٣) حتى لو غضب العرب من «العمل» بعد حملة عسكرية أو بعد حملة إنتخابية عسكرية، فإنهم سينسون بعد شهر أو اثنين، وبالتأكيد سينسون في الصناديق.

بعد مجزرة غزة ليلة الاحد ٢٦ الجاري تذكرتُ قانا في الحال. هذه المرة شارون هو الجزار. وهو يهدف لابراز شراسته وعدم مهادنته لـ «العربوشيم» من غزة. لكن رغبة شارون في بناء صورة القائد الصارم الذي يشن الحرب على الأشرار، تختلف عن رغبة بيريس. تختلف في أمر جوهري واحد: أن شارون فعلها ليذكّر فقط، بينما فعلها بيريس لكي تكون أول هجمة في حياته، لكي يلبس المعطف العسكري وينزل ليتبختر في سهول لبنان. شارون تبختر قبله كثيرًا في سهول لبنان، وهو يتبختر في المدن الفلسطينية منذ سنتين ونصف السنة. ليس عليه إلا أن يذكّر بذلك. من هنا لن يكون لهذه المجزرة أي رد فعل جدير بالكتابة. اليمين يفرك يديه برضىً، واليسار يفكّر في كيفية صياغة بيان للصحافة، لا يثير غضب المترددين نحو اليسار ولا المترددين نحو اليمين. والعرب في كل الأحوال، إحتجاجهم غير وارد في الحسبان...

حين يصيح شعب إسرائيل من أقصاه إلى أقصاه: «أدخلوا فيهم وقطعوهم»، فإن ما يتبقى على شارون أن يفعله هو «الدخول بهم وتقطيعهم». المشكلة لدى شارون هي أن الذاكرة الجمعيّة في إسرائيل قصيرة جدًا. هناك دائمًا حاجة لتذكير «شعب الله المختار» بمدى قسوة شارون وصرامته. وبالأخص، قبل يومين من الانتخابات. لئلا يقول المترددون «إننا لم نعرف». ولئلا يصوت المترددون لكلاينر وليبرمان ومارزل.

«أنتم لستم بحاجة لذلك»، قالت الجسور المهدمة في غزة والاثنا عشر قتيلا ليلة الاحد، «أنتم لستم بحاجة للتصويت لغير شارون. إسألونا نحن»!!

(حيفا)

القضايا الاجتماعية "تبخرت" عن جدول أعمال الحملة الإنتخابية

* شينوي «الاجتماعي»: نحو الطبقة الوسطى *

على الرغم من ان حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل سقطت قبل شهرين فقط على خلفية الاوضاع الاقتصادية السيئة في البلاد، الا ان الموضوع الاجتماعي – الاقتصادي «تبخر» على ما يبدو من جدول الاعمال العام، ويكاد يكون غائبا عن الحملة الانتخابية الحالية.

فحزب العمل مثلا، الذي كان عمليا السبب في تفكيك الحكومة على خلفية الازمة الاقتصادية، لا يرفع هذا العلم في افلامه الانتخابية. وتقول اوساط سياسية ان العمل ما يزال مقرونا بالضربات الاجتماعية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة لأنه كان شريكا فيها. ولم يسعفه خروجه من الحكومة، الذي كان من المفروض ان «ينظفه»، في حل مشكلته. الجميع يذكرون كيف ان «العمل» لم يسارع الى معارضة الميزانية العامة المقترحة للعام ٢٠٠٣ التي طرحت على الكنيست وكيف انه امتنع عن التصويت.

«صحيح ان العمل كان شريكا حتى مرحلة معينة في قرارات الحكومة – يقول بيني كوهين مدير حملة الحزب الانتخابية – الا انه تنصل منها لاحقا، عندما ادرك انها تلحق الضرر بالكثيرين».

كوهن يرى ان «المذنب» الاول في الوضع هو وسائل الاعلام، التي لا تنشر انتقادات الحزب الشديدة على الحكومة، ويقول: «قبل عدة اسابيع عقدنا مؤتمرا صحافيا في القضايا الاجتماعية، لكن جريدة واحدة فقط نشرت عن الموضوع».

«الليكود» ايضا لا يتعجل امر عرض البرنامج الاجتماعي او ما امكن او تحقق من انجازات اجتماعية خلال فترة حكمه، لانه لا يوجد انجازات كهذه! وهناك اوساط سياسية تقول ان «الليكود» لا يملك عمليا ما يقدمه في هذا المجال، لان طبقات اجتماعية كثيرة تضررت خلال السنتين الاخيرتين والاوضاع الاقتصادية في تدهور مستمر. ويعترف ليئور حوريف مدير حملة الليكود الاعلامية ان القضايا الاجتماعية ليست برأس سلم اولويات الليكود. «الموضوع الاهم هو السياسي – الامني. مع كل الاحترام للموضوع الاجتماعي، فان القضايا السياسية والامنية هي ما يقرر في جدول الاعمال».

«شينوي» بلا اجندة اجتماعية

تقول الاستطلاعات ان «شينوي» سيصبح الحزب الثالث في اسرائيل، مع ان حال القضايا الاجتماعية عنده يراوح في مكانه. تقول اطراف اجتماعية ان الطبقات الضعيفة لا تقع برأس اولويات الحزب.

ويعترف تساحي موشيه الناطق باسم «شينوي» ان حملة الحزب الانتخابية كانت موجهة منذ البداية الى الطبقة الوسطة «التي لحقها الضرر».

الاحزاب «العادلة» في الموضوع الاجتماعي قليلة، وهي ثلاث او اربع في احسن الاحوال، ابرزها: ميرتس، عام احاد والجبهة. ميرتس وضع لنفسه حملة اجتماعية واضحة، وهو يهاجم الحكومة يوميا في المواضيع الاجتماعية – الاقتصادية. وهناك من ينوه الى ان الاجندة السياسية فيه تآكلت لصالح الاجندة الاجتماعية – الاقتصادية.

حزب عام احاد بقيادة عمير بيرتس يبحث في الموضوع الاجتماعي بل ان زعيمه امر اعضاء حزبه بعدم الادلاء بتصريحات في المواضيع غير الاجتماعية.

وتعتبر عضو الكنيست تمار غوجنسكي اكثر النواب نشاطا في الموضوع الاجتماعي في الكنيست، ولديها رصيد بعشرات القوانين والاستجوابات في هذا الموضوع. هذا العام اعلنت الجبهة عن «سنة العاطلين عن العمل» وقد كرست جزءا كبيرا من دعايتها الانتخابية للقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

«جميع الاحزاب في اسرائيل شريكة في الاجندة الاجتماعية – يقول المحامي يوفال الباشان من رؤساء طاقم النضال للتنظيمات الاجتماعية – لذلك فانها راضية عنه تماما. لا فرق بين يسار ويمين – فمعظمهم يؤيدون تقليص التدخل الحكومي وخفض الخدمات الاجتماعية. لا توجد مصلحة لأي حزب في اثارة القضايا الاجتماعية على جدول الاعمال، لان سياستهم تطبق في ارض الواقع. بالاضافة لذلك – معظم الاحزاب محكومة لاصحاب رأس المال ومن مصلحتها ان تختفي هذه المواضيع عن اجندتها».

قضايا وملفات وشبهات مؤجلة تنتظر البتّ فيها بعد الانتخابات

هناك العديد من التحقيقات والتوصيات بتوجيه لوائح اتهام، والقضايا العالقة لدى الشرطة والنيابة العامة الاسرائيلية، تنتظر البت فيها بعد الإنتخابات. من أهم هذه القضايا المؤجلة:

* قضية جمعيات باراك، حيث انتهى تحقيق الشرطة فيها قبل حوالي عام ونصف العام بتقديم توصيات تدعو إلى محاكمة عدد من كبار معاوني رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك.

* قضية الشركات الوهمية التي مولت حملة شارون في الإنتخابات التمهيدية في الليكود. لم تجمل الشرطة بعد تحقيقها في هذا الصدد لكن مصادر قريبة من التحقيق أفادت بأن الشرطة بدأت ببلورة توصيات بتقديم نجل شارون (عومري) ومحاميه دوف فيسغيلس للمحاكمة.

* قضية تبرعات رجل الأعمال سيريل كيرن لشارون حيث من المحتمل أن يتم التحقيق مع أرئيل شارون ومع نجله غلعاد من قبل الشرطة.

* قضية الجزيرة اليونانية: أوصت الشرطة بمحاكمة كل من رجل الأعمال الإسرائيلي دافيد أبل ورئيس بلدية القدس إيهود أولمرت، في حين لم تحقق الشرطة بعد مع شارون ونجله غلعاد في هذه القضية، وطبقا لمصادر الشرطة فقد امتنع المستشار القانوني للحكومة عن إصدار الإذن اللازم للتحقيق مع شارون وابنه.

* قضايا الفساد في الليكود: أوصت الشرطة بمحاكمة نائبة الوزير سابقا نوعمي بلومنتال وعدد من نشطاء الليكود، في حين لا يزال التحقيق مستمرا في ذيول هذه القضية.

* قضية العطاءات المتعلقة بشركة الحراسة «شيلغ لفان» وسلطة المطارات، والتي كشف النقاب عنها على هامش التحقيقات في انتخابات الليكود الداخلية. ولا يزال التحقيق جاريا في قضية الفساد هذه.

* قضية تمويل طاقم متسناع الإنتخابي. بدأ التحقيق في هذا الخصوص بعد وقت قصير من إعلان متسناع عن ترشيح نفسه لزعامة حزب العمل. وقد أجرت الشرطة تحقيقا مع متسناع استمر عدة ساعات، ومن المنتظر استئناف التحقيق في هذه القضية بعد الإنتخابات.

* ملف التحقيق مع الوزير شلومي بنيزري (شاس) بتهمة تلقي رشاوي من إحدى الشركات. وقد اشتجوبت الشرطة «بنيزري» تحت التحذير ثلاث مرات، ومن المنتظر أن يتم التحقيق معه مرة رابعة بعد الإنتخابات.

* ملف التحقيق في قضية تمويل حزب «عام إيحاد» من قبل جمعيات مرتبطة بنشاط رئيس الحزب عمير بيرتس. وقد أوصى مسجل الجمعيات بفتح تحقيق من جانب الشرطة في هذه القضية.

* ملف التحقيق ضد نائب الوزير السابق، مئير فوروش من حزب «أغودات يسرائيل» وهي قضية قديمة شرعت الشرطة بالتحقيق حولها منذ العام ١٩٩٩ في أعقاب تحقيق صحفي نشرته أسبوعية «كول هعير»، ويشتبه في أن فوروش استغل صلاحياته كنائب وزير الإسكان في حينه لتحقيق منافع لصالح حزبه، وتلقيه رشوة سياسية. وقد أوصت الشرطة قبل حوالي سنتين بمحاكمة «فوروش» إلا أن المستشار القانوني للحكومة لم يتخذ بعد قرارا في هذا الخصوص.

"جمعية حقوق المواطن": سياسة الضحية (٢-٢)

من هنا تدحرجت كرة الثلج في إتجاه واحد فقط. لم يكن بوسع العرب أن يغفروا على الاتهام الجماعي. أليف صباغ: «أنا أعمل ما يقارب الأربع سنوات في الجمعية كمركّز لتوجهات الجمهور، وناشط ميداني. عندما وصلتُ طلبوا مني أن أعالج توجهات العرب، ولكن بعد مدة قلت، لحظة، لماذا عليّ أن أعالج توجهات العرب فقط؟ اليوم أنا أعالج ضائقات للمهاجرين الجدد من روسيا وأثيوبيا والعرب والعائلات أحادية الأهل اليهودية والعربية ومعدومي السكن من كل الأوساط. ولي يقولون إنني غير ملتزم بحقوق الانسان عندما لا يتعلق الأمر بالاحتلال؟».

وكما يحدث في غالب المرات، اختلط المبدئي مع الشخصي وتحولا إلى عجينة من الشكوك والتشكيكات. الاختلافات المبدئية التي كان يمكن أن تُحل بروح طيبة، تحولت إلى سبب لاعلان الحرب. حتى المصطلحات «ترقت» عسكريًا. كارمي لقبت العاملين العرب بـ «المتمردين»، واندلع نزاع مكشوف بينها وبين عدد من العاملين اليهود أيضًا، الذي أيدوا العرب. في واحدة من الجلسات قالت لطالي غور، الناطقة بلسان «الجمعية»، «لا يمكن حقًا منافسة يساريّتك».

طُلب من الادارة أن تبحث في هذا الحريق في جلسة عقدت في تموز. في مثل هذه الجلسات يحق للعاملين المشاركة أيضًا، مع أنهم لا يملكون حق التصويت. أليف صباغ أتى ليطالب الادارة بإرغام كارمي على الاعتذار عن أقوالها. وبسرعة، تطورت بين الاثنين مشادة كلامية صاخبة. صباغ يدعي أن كارمي استغلت صلاحياتها كمديرة للجلسة لتسد له فمه؛ كارمي تعرّف تصرفاته وتصرفات زملائه كـ «تفعيل إرهاب في داخل الجمعية». في مثل هذا الجو «الاحتفالي»، تطرق الجميع إلى موضوع يحوي امكانيات «تفجيرية» حتى في أيام أكثر هدوءًا: هل على جمعية حقوق المواطن أن تعرّف الاحتلال نفسه كخرق أساسي لحقوق الانسان، أم يجب التركيز على الخروقات التي تنبع منه؟

* بفارق صوت واحد

النقاش حول الاحتلال يحمل في طياته واحدة من أكثر المعضلات تعقيدًا في عالم تنظيمات حقوق الانسان: للجميع واضح أنه من غير الممكن الفصل المطلق بين حقوق الانسان وبين السياسة، لكن هناك فهمًا بأنه يجب وضع حدٍ بين الاثنين، في مكان ما. النضال من أجل حقوق المرأة مثلا، ناهيك عن مثليي الجنس، يعارض المنظومة الحياتية لعدد من الأحزاب، لكن جمعية حقوق المواطن في مثل هذه المجالات، مثل تنظيمات أخرى، لا تتورع عن اتخاذ موقف قاطع. في مقابل ذلك، ومع مرور السنوات، امتنعت «الجمعية» عن صياغة موقف جارف ضد الاحتلال.

ناعماه كارمي اعتقدت بأن هذا هو التوجه الذي على «الجمعية» أن تتبعه، في المستقبل أيضًا: «دائمًا وأبدًا حافظت الجمعية على الفصل بين السياسة وبين النتائج المشتقة منها. نحن أيضًا لا نناضل من أجل فصل الدين عن الدولة، وإنما نناضل ضد النتائج المترتبة عن وضع ليس فيه مثل هذا الفصل. وبشكل مثابر، نحن نقول ما لا يجب فعله، وليس ما يجب، وإلا، فسنتحول إلى حكومة ظلال مع مخططات سياسية واقتصادية خاصة بنا. على تنظيم لحقوق الانسان أن يكون متعلقًا للمجتمع الذي يعيش فيه. هناك ما يكفي من التنظيمات التي ليست كذلك، لا يجب تحويل الجمعية إلى تنظيم آخر كهذا. كفرد وقّعتُ على عرائض ضد الاحتلال أو في قضايا سياسية أخرى، ولكن كجمعية فإن إلتزامي يختلف. هناك مشكلة مع الذين يرغبون في تحويل «الجمعية» إلى جسم يحقق كل آمالهم السياسية. هذا ليس بالمكان الصحيح لذلك».

تم قبول موقف كارمي بأغلبية صوت واحد. وتقرر أن تواصل «الجمعية» نضالها فقط ضد نتائج الاحتلال، ولكن أن تمتنع عن تعريف الاحتلال نفسه كخرق أساسي لحقوق الانسان. البعض من أعضاء الادارة، والذين كانوا في الأقلية، فكروا في الاستقالة في نهاية التصويت. واحدة منهم هي حدفاه ردوفينتش: «هذا قرار فظيع في نظري، لأنه يعارض كل نظرية في مجال حقوق الانسان. كنت أود أن يُحبّذ في الأرشيف وألا يعرف أحد عنه. هذا يبدو وكأننا وافقنا على أن من حق إسرائيل غزو المناطق، ولكن عليها أن تتصرف هناك بأدب».

إيال غروس: «هناك اختلاف كبير حول ترسيم الحدود بين المقولة السياسية وبين مقولة حقوق الانسان، التي بوسع الناس أن يتفقوا عليها، مهما اختلفت منظوماتهم. كل من اختار الانضمام إلى الجمعية يقبل بأنه اختار الانضمام إلى أداة تقيم هذا الفرق. هناك أداة لحقوق الانسان، وهي أداة قضائية وأممية، وهي ليست حزبية. نتيجةً لذلك، مثلت الجمعية أيضًا أناسًا من «كاخ»، عندما كانت لديهم قضية عادلة. علينا أن نقيم نوعًا من اللا- سياسة للنقاش، لأن لمثل هذه اللا- سياسة أفضليات: يمكنك أن تذهب إلى المحكمة وأن تدعي ضد هدم بيت من خلال موقف أممي. السؤال هو عما يمكن أن تدخله إلى خطاب حقوق الانسان، مع المعرفة بأنك لو حاولت أن تُدخل أكثر من اللازم، فإنك قد تخسر أفضليتك النسبية».

– ومع ذلك اعتقدت بأن على «الجمعية» أن تعلن عن أن مجرد الاحتلال هو مس أساسي بحقوق الانسان.

«صحيح. أنا لا أعتقد أن هذا كان سيغير شيئًا ما على أرض الواقع، فـ الجمعية لم تكن لتقدم إلتماسًا إلى محكمة العدل العليا لإنهاء الاحتلال، يجب أن نكون واقعيين. وبشكل عملي أنا أعتقد أن على الجمعية أن تعالج الخروقات في المناطق تمامًا كما تفعل، لأنها تقوم بعمل جيد، لكن بحسب رأيي جاء الوقت للقول بشكل واضح إنه ليس هناك احتلال متنور ولا يمكن الحفاظ على حقوق الانسان في ظروف إحتلال».

– ليس هناك وضع يكون فيه الاحتلال شرعيًا؟

«الاحتلال معرّف على أنه مساحة أُمسِك بها في زمن الحرب والدولة تمسك بهذه المساحة من الأرض بإخلاص، إلى حين التوصل إلى حل. في مثل هذه الحالة، المسّ هو نتيجة مرحلية للوضع. الاحتلال الاسرائيلي تعدى هذا الوضع منذ مدة. استمرارية الاحتلال تخلق وضعًا يحث على المقاومة بشكل طبيعي، وتتم محاولة قمع هذه المقاومة عن طريق العنف من خلال المسّ بحقوق الانسان. يجب الاضافة إلى هذا المستوطنات التي تخلق نوعين من السكان ومن النظم القانونية. ليس صدفةً أن القضاء الدولي يمنع نقل مواطنين من داخل الدولة إلى المنطقة المحتلة. هذا ينشئ هرمية إثنية ويكون مبنيًا على سلب السكان المستمر. في نظري، يجب الاعتراف بأن هذا موقف حقوق إنسان، وقول ذلك. لهذا الأمر معنى اعلاني معين، على الأخص تجاه الداخل، وليس للخارج».

منال حزان توافق: «ليس هناك حاجة لجلسة إدارة للتوصل إلى الاستنتاج بأن الجمعية ستعمل ضد خروقات حقوق الانسان. ماذا، هل هذا إكتشاف؟ القول عن إحتلال من ٣٥ سنة، والذي يتغلغل لكل أجهزة الحياة عند الناس، إنه لا يشكل خرقًا لحقوق الانسان- أعتقد أن علينا أن نخجل من هذا القرار».

المديرة العامة للجمعية، فيرد ليفناه، رفضت كشف بروتوكولات الجلسة، وكل الأحداث المذكورة هنا، بادعاء أن «قرارات الجمعية مكشوفة للجمهور، ولكي يستطيع المشاركون في النقاشات أن يعبروا عن آرائهم بحرية، يجب أن نحافظ على السرية». هذا الأسبوع وصل إلى العاملين في «الجمعية» بلاغ عن طريق البريد الالكتروني، طُلب منهم فيه أن يبلغوا الجهات المخولة في حالة توجه صحفي إليهم. يمكن التوقع من تنظيم يناضل من أجل قيم كحرية التعبير، الشفافية وتطبيق قانون حرية المعلومات، أن يتصرف بذعر أقل أمام الاعلام.

* غياب تظاهري في الناصرة

في أعقاب الجلسة قرر العاملون العرب ألا يصمتوا، وفي الخامس عشر من تموز بعثوا إلى أعضاء الادارة برسالة فصلوا فيها تسلسل حيثيات العلاقة المعكورة بينهم وبين رئيسة إدارة «الجمعية» وطالبوا بتنحيتها: «كان بالامكان الاعتقاد بأن تصرفات رئيسة الادارة تنبع من غضب لحظوي أو من زلة لسان بائسة، لولا تكرر الحوادث، والمثابرة في إبراز الاستهزاء وفي تعاملها الفظ معنا، واستغلال مكانتها غير السليم لاسكاتنا وعدم تراجعها عن الاتهامات التي رشقتنا بها؛ كل ذلك لا يترك مجالا للشك في أن الحديث يدور عن أسلوب وعن مواقف متجذرة، ونتيجة لهذا لا تلائم د. كارمي إشغال منصب إداري أيًا كان، في جمعية حقوق المواطن». وقد وقع على الرسالة كل العاملين العرب في الجمعية.

في بداية تشرين الاول، في نهاية سلسلة من محاولات التسوية الفاشلة، ردت الادارة أخيرًا، ولكن الرد –بحسب اعتقاد الطرفين المتنازعين– سبب الضرر أكثر من الفائدة. ففي قرار من الفاتح من تشرين الاول، دعت إدارة «الجمعية» «أعضاءالادارة وطاقم العاملين لبذل جهود مشتركة لترميم المسّ وأزمة الثقة المندلعة»، والمزيد من الجمل المحرَجة التي ترشح تفاؤلاً غير واقعي. العرب شعروا بأن لا أحد يتعامل مع ادعاءاتهم بجدية ويفحصها حتى العمق؛ كارمي أحست بأنها لا تحظى بالدعم.

القشة التي قصمت ظهر رئيسة الادارة كانت قبل شهر، في النشاطات الاحتفالية لمناسبة عيد الميلاد الثلاثين لـ «الجمعية». واحد من الاجتماعات تم في تل أبيب؛ الثاني في الناصرة. عندما جاءت لتحضر الاجتماع في الناصرة، اكتشفت كارمي أن العاملين العرب في «الجمعية» بقوا خارج القاعة بتظاهرية. «لو لم أصل»، تحتج، «لكانوا سيقولون إنني لا آتي لنشاط للعرب». كارمي قررت أن تترك المنصب الذي شغلته تطوعًا. «دخلت إلى موقف وقفت فيه قبالتي مجموعة من الخداعين، مثيري الخصام، الذين يرسلون طيلة اليوم رسائل ألكترونية وفاكسات من وراء ظهري. كم يمكن لفرد لا يتلقى قرشًا أن يواجه هذا الأمر؟».

الآن، الجميع يحاول جمع الشظايا، وهناك الكثير منها: بموازاة استقالة كارمي أعلنت فيرد ليفناه، المديرة العامة، أيضًا، عن إعتزالها القريب لأسباب عائلية. الناطقة أيضًا، طالي غور، ستترك عن قريب. وقد وضحت لأصدقائها أنها ملّتْ من الترويج لمواقف يصعب عليها في أكثر من مرة أن تدعمها. هي ليست الوحيدة التي تشعر بذلك، وهم ليسوا من العرب بالذات. في نظر نعماه كارمي، مشكلة «الجمعية» تختلف كليةً: «هناك حاجة لشجاعة كبيرة للتعبير عن رأي مختلف في الجمعية. شخصان عزيزان تركا الجمعية قالا لي إنهما لم يستطيعا صبرًا على أنك إذا لم تقل ما يلائم اليسار الأكثر راديكالية، فإنك تصبح فورًا في خانة الفاشست العنصري. أنا أيضًا حولوني إلى عنصرية، وحقيقة أنني عملت سابقًا لمدة سنة كمحققة ميدانية في «بتسيلم»، لا تشفع لي. فأنا أعرف كل هذه البولشيوفية من الكيبوتس، وهذا يقلقني. وهناك في الجمعية ما يمكن أن أسميه إرهاب التصحيح السياسي. أنا أومن بأن حقيقة إنتماء أحدهم إلى أقلية، لا يعني أن بوسعه أن يفعل كل شيء. أنا عرضت نفس المطالب على الجميع، لكن ببساطة كان هناك من لم يكونوا على إستعداد لقبول هذا».

كارمي مقتنعة بأنها كانت مجرد رادّة للصواعق، و«الآن سيرى الجميع أنني لم أكن المشكلة. الخلافات والتوترات بين أعضاء الطاقم بدأت بالظهور». آخرون يعتقدون بأن تركها كان شرطًا ضروريًا لبدء عملية الترميم، لكنه ليس شرطًا كافيًا بالتأكيد. «الخلافات لم تختفِ، لكن النقاش سيصطبغ بلون مهني أكثر»، يأمل يكير. «سجلُ إنجازاتنا في الانتفاضة يتحدث بذاته، وحول هذا يمكن التوحد». حدفاه ردوفينتش: «الأمر الأساس الذي فشلنا فيه هو القدرة على العيش مع الخلافات، مع عدم الموافقة، مع الآراء المختلفة. وهذا فشل، لا يجب أن يحدث في تنظيم لحقوق الانسان».

(أفيف لافي، ملحق «هآرتس»، ١٧ كانون الثاني)

«ميرتس»: المصوتون المحتملون يفكرون في الانتفاضة، وليس في العمل الاجتماعي

* ميريتس: جمود انتخابي *

المشهد الإسرائيلي:

في تشرين الاول ٢٠٠٠، قبل اندلاع «انتفاضة الأقصى» بأيام قليلة، التقى أيلي مُويئيل، رئيس بلدية سديروت، مع رئيس «ميرتس»، عضو الكنيست يوسي سريد، وتباحثا في طرق دمج مويئيل في «ميرتس».

تعرف مويئيل، العضو في حركة «الليكود»، على سريد عندما شغل الأخير منصب وزير التربية في حكومة باراك، واكتشف فيه شريكًا لمنظومته الاجتماعية. من جهته، رأى سريد في مويئيل ممثلاً حقيقيًا لبلدات التطوير، ورغب في تجنيده للثورة الاجتماعية التي حاولت «ميرتس» أن تحققها. وخلال اللقاء، بدا المستقبل المشترك واعدًا – الاستطلاعات الداخلية التي أجرتها «ميرتس» تنبأت بما لا يقل عن (١٩) مقعدًا، ومويئيل كان قريبًا جدًا من تحقيق الانقلاب السياسي في حياته. كانون الثاني ٢٠٠٣: مويئيل يظهر في الدعاية الانتخابية لـ «ميرتس»، يمتدح عملها الاجتماعي، يتحدث عن سريد كأفضل وزير للتربية، لكنه بقي في «الليكود». ويفسر مويئيل المفارقة الكامنة في تصرفاته، على أن«ميرتس» لم تلائم نفسها للواقع السياسي الجديد الذي حلّ بعد سنتين ونصف السنة من الانتفاضة» – هذا الأمر الذي يظلل، بحسب رأيه، على عملها الاجتماعي ويفرض على «ميرتس» «جمودًا انتخابيًا».

* مفارقة مويئيل

حاليًا، يبدو الجمود الانتخابي كتوقع تفاؤلي: «ميرتس» التي حظيت في الانتخابات الأخيرة بعشرة مقاعد، لا تنجح حتى في أفضل الاستطلاعات في عبور حاجز الـ (٨–٩) مقاعد. مثل هذه النتيجة، لو تحققت، ستبقي يوسي بيلين (المكان الـ ١١) وعضو الكنيست ياعيل ديان (المكان الـ ١٢) وممثلة الوسط العربي، عضو الكنيست حسنية جبارة (المكان العاشر)، خارج الكنيست. من الممكن أن الاجابة على السؤال، لماذا لا تتقوى «ميرتس»، التي سنت أكبر عدد من القوانين الاجتماعية في الكنيست الحالية (٢٠ قانونًا)، بالذات الآن، في الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية؛ من الممكن أن الاجابة تكمن في «مفارقة مويئيل». بكلمات أخرى، «ميرتس» – نتيجة لمواقف سياسية حمائمية ونتيجة لصورة «شمالية» (كناية عن شمال تل أبيب، رمز البرجوازية اليهودية الاستعلائية – المحرر) بعيدة – لم تحقق احتمالاتها الانتخابية في أوساط الطبقات الضعيفة، التي تستمر في تصويتها لـ «الليكود» ولـ «شاس». «الليكود»، يقول مويئيل، «ليس حزبًا اجتماعيًا، هو بعيد عن ذلك. لكن المذهل هنا، أنه يستمد قوته من أولئك الذين يحرمهم من القوة. هذا الأمر متروك لعلماء النفس».

ولكن، ليس سكان بلدات التطوير فقط، من يشعرون بعدم الارتياح مع منظومة «ميرتس» السياسية. حتى في «ميرتس» يعترفون بأن مصوتي «ميرتس» هم يمينيون أكثر من مواقف الحزب نفسه. سريد بنفسه قال في الأسبوع الماضي، إن «ميرتس» هي الحزب الذي يدفع الثمن الأكبر على الوضع الأمني، لأنها تُستوعب كـ «صديقة للعرب». في «ميرتس» يَعُون صورة «كارهي إسرائيل» عنهم، بالذات في الأوساط التي تنشط «ميرتس» من أجلها. لهذا السبب، لم يحمل انضمام «الحمامتين» بيلين وديان، بعد تركهما لحزب «العمل»، أية بشرى انتخابية.

معيار آخر يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على «ميرتس»، هو تحليق «شينوي». لقد ذخّر حزب «شينوي» لنفسه راية العلمانية وجرف إلى أحضانه عددًا غير قليل من المقاعد، نتيجةً لذلك. «ميرتس»، التي رفعت راية العلمانية خلال سنوات، تركت «شينوي» يُسيطر على الحلبة ليبدو وكأنه الوحيد الذي يعارك ابتزاز «الحريديم». في عملية فحص ميزان القوى بين «ميرتس» و«شينوي»، يجب إضافة العامل الأيديولوجي. «شينوي» يُستوعب كحزب يميني، ولذلك فإنه متعلق أكثر في جهاز سياسي يميل لليمين. «ميرتس»، مقابل ذلك، يُستوعب كحزب يساري فوضوي. لأول وهلة، يبدو أن «ميرتس» يخسر لصالح «شينوي» حصةً إنتخابيةً مهمة؛ ولكن بحسب استطلاع «ديالوغ»، بإشراف بروفيسور كميل فوكس، فإن الانتقال من «ميرتس» إلى «شينوي» قليل ويتلخص بمقعد واحد. مقابل ذلك، يخسر «ميرتس» لصالح «العمل» مقعدين. واحد من التعليلات لذلك هو أن وضع متسناع على رأس «العمل» مكّن مصوتي «ميرتس»، الذين رغبوا في انتخاب إمكانية واقعية أكثر، من الانضمام إلى «العمل» من دون التنازل عن منظومتهم السياسية.

تحليل الاستطلاعات يدل أيضًا على أن العمل الاجتماعي الذي أنجزه «ميرتس»، والذي إختير ليقود الحملة الانتخابية، هو تقريبًا معدوم التأثير. تبدو هذه الظاهرة، لأول وهلة، مذهلةً، أن مجموعات سكانية تصوّت ضد نفسها. مويئيل يفسّر هذا بأن الوضع الأمني المتدني لا يمكّن تلك الشرائح من التصويت بما يعارض نهج التصويت التقليدي عندهم، وبما يعارض ما هو متبع في بيئتهم الاجتماعية. من أجل القيام بذلك، هناك حاجة لقوى نفسية عظيمة. وبحسب أقواله، «فإن سقف الدخول الأيديولوجي إلى 'ميرتس' هو عالٍ جدًا، ومثل هذا الانتقال يجب أن يتم تدريجيًا، على ما يبدو. قلتُ ليوسي (سريد) مرارًا وتكرارًا، أنتم كوب الشاي في بلدات التطوير وفي الأحياء، ولكن ليس باستطاعتكم أن تنبشوا في خبايا الناس طيلة الوقت وأن تسألوا عما يفكرون به عن عرفات، لأن هذا يبعدهم، الآن بالذات. يبدو لي»، يلخص مويئيل«أن هذا هو مصير الحزب التراجيدي».

* أيام صعبة لليسار

وصل حزب «ميرتس» إلى ذروة قوته في العام ١٩٩٢، تحت رئاسة شولاميت ألوني، حيث فاز حينئذ بـ ١٢ مقعدًا. منذ تلك الانتخابات لم يستطع إعادة تحقيق هذا النجاح. في حملة ٢٠٠٣ حاولت حركة «ميرتس» أن تمرر الكثير من البلاغات: علمانية، اجتماع، إقتصاد، مواضيع سياسية؛ حتى أنها شملت في برنامجها الانتخابي إلتزامًا بفحص شرعنة المخدرات الخفيفة بحسب الموديل الأوروبي، في محاولة للتوجه للشباب. في القائمة الحالية ضمن «ميرتس» ثلاثة أماكن للنساء في الأماكن العشرة الأولى، مكان لعربي في الأماكن العشرة الأولى، ومكان لممثل عن المهاجرين عضو الكنيست رومان برونفمان (الخيار الديمقراطي) الذي وُضع في المكان الخامس، وأيضًا مكان ليوآف كراييم، من قياديي نضال المعوّقين، الذي نُقل من الموقع الثاني عشر إلى الموقع الرابع عشر، بعد ضمان مكانين لبيلين وديان. في الواقع، حاول «ميرتس» أن يكون جيدًا مع الجميع، أن يلبي طلبات عدد كبير من الشرائح في المجتمع. في خطوته هذه حاول أن يجمع الأصوات من أكبر ما يمكن من الجماهير، بما في ذلك مصوتو «الليكود»، الذي لا يُعدون مصوتين طبيعيين له. حاليًا، لم ينجح «ميرتس» في تجنيد مجموعات مصوتين جديدة، وهو في الواقع، يحارب على الحفاظ على قوته. بحسب أقوال مدير حملة «ميرتس»، الاعلاني درور شطرنشوس، فإن الحزب يربح أصواته عن طريق العمل المضني، وعليه أن يجمع هذه الأصوات من الكثير من المواقع. في تقديره، ستكون نتائج الانتخابات عالية أكثر بكثير من المتوقع بحسب الاستطلاعات، كما حصل في الانتخابات السابقة. الوزير السابق حاييم أورون يرفض التأثر من وضع «ميرتس» في الاستطلاعات، أيضًا. بحسب أقواله، هناك في الأسابيع الأخيرة «إرتفاع بطيء في الاستطلاعات»، لأن جزءًا من المترددين يعودون إلى «ميرتس»، «وهذه الظاهرة بادية ليس في الاستطلاعات فقط، وإنما في النشاطات الميدانية وفي الحلقات البيتية». أورون يدعي أنه يجب تأمل وضع «ميرتس» من خلال السياق الواسع لكتلة اليسار الاجمالية، التي تمر بأزمة. بحسب أقواله، «أنا أسمع أن هناك من انتقل إلى 'شينوي'، لأنهم يبحثون عن مواقف أكثر يمينية. نحن نواجه مزاجًا قويًا عند الجمهور الاسرائيلي. من جهة، هناك خيبة أمل كبيرة من خطوات باراك ومن الانتفاضة، ومن جهة ثانية، لائحتنا الاجتماعية لا تعوّض دائمًا عن هذه الأحاسيس».

أرورون وسريد يشددان على أنهما لا يشعران بخيبة أمل من أن الجمهور الذي يعمل «ميرتس» من أجله في المجال الاجتماعي، هو بالذات من لا يكافئه. بحسب أورون، «لم أعتقد قط بأن هناك علاقة 'واحد على واحد'، أو حتى ما هو أقل من ذلك، بين مدى نشاطاتنا في القضية الاجتماعية وبين المكافأة الانتخابية الفورية. قالوا لي مسبقًا في بلدات التطوير بأنني إذا وعدت بألا أقول كلمة فلسطيني خلال خمس سنوات، فإنهم سيصوتون لـ 'ميرتس'. لكننا لا نستطيع أن نكون شيئًا آخر».

أورون، سريد، بيلين وبرونفمان يعلقون آمالاً على إقامة الحزب الاشتراكي الديمقراطي بعد الانتخابات. حاليًا، الاعلان عن هذه الخطوة أيضًا لم يعُد بالنتائج الانتخابية المتوخاة. بحسب أورون، فإن الثمار ستأتي في المستقبل ولذلك ليس من الصحيح الحكم على إنضمام بيلين، ديان وبرونفمان بتقييم آنيّ. الوزير السابق عن «ميرتس»، والعضو في الطاقم الاستراتيجي الحالي، يئير تْسَبان، يؤمن أيضًا بأن أيام «ميرتس» الكبيرة هي قادمة. بحسب أقواله، «هذه الأيام هي أيام سيئة لليسار عامةً». تسبان، مُسن القبيلة، خفّض من التوقعات منذ بداية المعركة الانتخابية: «قلتُ لأصدقائي آنذاك، إنه من اللازم أن نكون واقعيين بالنسبة للتوقعات، لأن مفارقةً تحدث في الخارطة السياسية: اليمين واليسار تحولا إلى المستوى السياسي فقط. من ناحية المواقف، فإن الجمهور يتجه يسارًا؛ ولكن من ناحية سياسية– حزبية فإنه يجنح بقوة لليمين». بحسب أقواله، «اليوم هناك غالبية كبيرة في البلاد تعرف، مع بعض الزيادة أو النقصان، ماذا ستكون مركبات السلام، لكن نفس الشخص، الذي غيّر مواقفه لليسار لأول وهلة، جنح على التدريج الحزبي إلى اليمين. في وضع كهذا لا يمكن بناء التوقعات».

على الرغم من وضع «ميرتس» الحالي واليسار عامةً، يوضح تسبان أن حزب «ميرتس» يطمح للكثير، حتى ولو بدا أن طموحاته «ترتفع عاليًا جدًا». في بداية الحملة أعلن رؤساء «ميرتس» عن أن هدفهم هو تحقيق (١٥) مقعدًا، وأن كراييم (المكان الرابع عشر) موضوع في موقع مضمون. في تقدير تسبان، فإن الانتخابات ستكون صحوةً من حكم «الليكود» وسيُطلب من حزب «العمل» أن يكفّر عن خطاياه لجلوسه في حكومة الوحدة القومية. عندها ستبدأ مفاهيم اليسار واليمين، التي ذابت في حكومة الوحدة، بالتشكل من جديد، وسيكون بمقدور «ميرتس» أن يقطف ثمار عمله.

"العمل": الفرصة الضائعة

المشهد الإسرائيلي:

قصة معركة الانتخابات الحالية، تتلخص في ذلك الخط الطويل، المستقيم الذي يكاد يكون مسطحًا، النازل إلى الأسفل، والذي يرمز لوضع حزب «العمل» إبتداءً من منتصف كانون الأول السنة الماضية، وحتى اليوم. «الليكود» تلقى الكثير من الضربات منذ منتصف كانون الأول، بعد يوم من الانتخابات الموبوءة فيه لاختيار قائمته للكنيست، وخسر الكثير من المقاعد في أعقاب قصص الفساد، لكن «العمل» لم ينجح في تمرير ولو مقعد واحد إلى ملكيته.

كان «الليكود» و«العمل» في قمتيهما بعد البرايميرز(الانتخابات الداخلية) لرئاسة الحزب فورًا؛ الاعلام غطى بكثافة كبيرة الصراعات بين شارون ونتنياهو، وبين متسناع وبن إليعازر. الحسم في هاتين المنافستين كان نظيفًا وجارفًا، والمصوتون ذهبوا مع الحزبين الكبيرين، مع الفائزين. لـ «الليكود» و «العمل» سوية (٦٥) مقعدًا في بداية كانون الأول. تلتْ ذلك الانتخابات الداخلية في مركز «الليكود»، والسقوط الكبير. فقد «الليكود» ستة مقاعد، وبعد ذلك فقد إثنين إلى ثلاثة إضافيين. مصوتو «الليكود» كانوا محتارين. قسم صغير انتقل إلى «العمل» وقسم صغير عاد إلى الأحزاب اليمينية، وقسم وصل إلى «شينوي»، لكن الغالبية بقيت على الجدار.

هنا كانت فرصة حزب «العمل» الكبيرة – الفرصة التي فُوّتتْ. كان بامكان متسناع ومستشاريه أن يستغلوا الهروب الجماعي من «الليكود»، وأن يغروا مصوتيه بالقدوم إلى «العمل»، فيما لو جنحوا إلى المركز: عرض أجندة أمنية: التحدث عن الجدار الفاصل، ولكن عدم الوعد بإدارة مفاوضات مع عرفات. التحدث عن إخلاء المستوطنات – ولكن في إطار حل دائم فقط. كان بإمكان متسناع أن يعرض أجندة إقتصادية – إجتماعية كما فعل رابين في ١٩٩٢ (تغيير سلم الأولويات) أو باراك في العام ١٩٩٩ (العجوز من رواق المستشفى في نهاريا)، لكن لم يكن هناك ذكر لذلك في دعاية «العمل». وكانت هناك فرصة أخرى لـ «العمل» في «التمركُز» بعد أن طار من القائمة يوسي بيلين، وتسالي ريشف وياعيل ديان.

المقاعد الـ (٤١) التي كانت لـ «الليكود» في بداية كانون الأول، كانت متخيّلة. هذا المعطى نبع من أن المصوت لم يكن قد هضم بعد العودة إلى التصويت ببطاقة واحدة. المقاعد الستة التي خسرها «الليكود» بعد إندلاع قضية الرشاوى كانت مشكوكا بها أصلا. هذه المقاعد عكست رغبة الجمهور في أن يكون شارون رئيسًا للحكومة. وعندما فهم هؤلاء المصوتون أن عليهم أن يصوتوا لـ «الليكود» لكي ينتخبوا شارون، إستغلوا الحجة الأولى التي أتيحت أمامهم، الفساد، وتركوا من غير رجعة.

هروب مصوتي «الليكود» إلى الحزب الذي يجاوره من اليسار، «شينوي»، خلق ديناميكية من هروب آخر إلى أحزاب هي في يمين «الليكود»: «شاس» و«هئيحود هليئومي». وقد فضل قسم من المصوتين شارونَ كرئيس للحكومة، ولكنهم لم يرغبوا في التصويت لـ «الليكود». لذلك انتقلوا إلى اليمين أكثر، وهم يعون أن أصواتهم ستبقى في إطار اليمين. هكذا يمكن تفسير إزدياد قوة «شاس» و«هئيحود هليئومي».

يمكن تفسير تعافي «الليكود»، الذي بدأ في بداية هذا الشهر، بخطوات بادر إليها شارون ومستشاروه. إلى حين النشر في «هآرتس» عن القرض الذي تلقاه إبنا شارون من المليونير الجنوب أفريقي، اتبع شارون بالأساس خطوات كبح. لقد أكد أكثر من مرة على أن كل من سيُشك به بالفساد أو أنه لن يعطي التفسيرات الوافية عن أعماله فإنه سيُطرد من «الليكود»، أو سيُقال من منصبه، كما فعل مع نائبة الوزير السابقة عضو الكنيست نوعمي بلومنطال. في اللحظة التي دخل فيها الفساد إلى بيته، انتقل شارون إلى الهجوم: عقد المؤتمر الصحافي الشهير، الذي قطع بثه المباشر القاضي ميشئل حيشين، وهكذا حوّل موضوع الساعة من موضوع شُرطي إلى موضوع سياسي. وقد أُنذر مصوتو «الليكود» من أن هناك من يحاول «إسقاط رئيس الحكومة»، زعيمهم، وهذا كان كافيًا بالنسبة لهم، ليعودوا للتكتل مجددًا حول موقد القبيلة. منذ المؤتمر الصحافي الذي عقده شارون، «الليكود» يسجل إرتفاعًا معتدلاً.

شارون: غداً تبدأ المواجهة مع "جحيم الانتصار"

بقلم: حلمي موسى

صباح اليوم تظهر النتائج الأولية للانتخابات الإسرائيلية. ومن المستبعد أن تختلف هذه النتائج جوهريا عن تلك التي وفرتها استطلاعات الرأي، خاصة في الأيام الأخيرة. ومن المحتمل جدا أن يكون معسكر اليمين، من الزاوية العددية، المعسكر الأول الذي يزيد في قوته عن قوة المعسكرين الوسط واليساري مجتمعَين. وتتحدث التقديرات عن فوز اليمين بحوالي خمسة وستين مقعدا تتيح لأرئيل شارون، من الوجهة النظرية، تشكيل حكومة يمين ضيقة ذات قاعدة ائتلافية مستقرة.

غير أن أرئيل شارون لا يريد نصرا مثل هذا. فأن يكون أسيرا بأيدي الأحزاب اليمينية المتطرفة هو كأن يكون مهزوما. وربما أنه في قرارة نفسه يشعر بأن حكومة يكون فيها لأفيغدور ليبرمان وآفي إيتام وميخائيل كلاينر القول الفصل، هي حكومة الشلل أو حكومة الموت. ولذلك، ليس صدفة أنه بدأ يطلق إشارات الذعر من هكذا احتمال. ومن الجائز أن ذعر شارون هذا، هو ما منح في الأيام الأخيرة نوعا من العزاء لقادة حزب العمل عموما، ولزعيمهم عميرام متسناع على وجه الخصوص.

ولذلك شرع متسناع ليس فقط بالحديث عن احتمال ألا يكون هو المرشح لتشكيل الحكومة، وإنما عن قبوله منذ الآن بمنصب زعيم المعارضة. وأعلن أنه يطلب من أنصار حزب العمل تعزيز قوته كرئيس للمعارضة البرلمانية في الكنيست القادم.

ويعتمد متسناع وعدد من قادة حزب العمل على فرضية أن شارون لا يستطيع تحمل«جحيم الانتصار» إذا كان شركاؤه هم في الواقع، خصومه الداخليين. وربما أن بعض هؤلاء لا يوفرون منذ الآن أية فرصة للتلويح بما ينتظرونه من شارون.

وكان أفيغدور ليبرمان قد أعلن أنه قد يوصي رئيس الدولة بمنح مهمة تشكيل الحكومة الجديدة لبنيامين نتنياهو وليس لأرئيل شارون.

ووفق قاعدة: «مع أصدقاء كهؤلاء لست بحاجة لأعداء»، يحاول شارون تمهيد الطريق للتخفيف من حدة موقف حزب العمل ضد حكومة الوحدة الوطنية. وقد أعلن بعض المقربين من شارون أنهم قلقون من تدهور وضع المنافس التقليدي لليكود. ويتفق كثيرون مع الرأي القائل بأن ضعف حزب العمل يدفعه للتشنج والبقاء في المعارضة. ومع ذلك، فإن شارون، وفق صحيفة «معاريف»، مستعد لتقديم تعهد لعميرام متسناع بإبقاء ليبرمان خارج الحكومة. كما أن شارون، بحسب صحيفة«هآرتس»، يبلور صيغة لجر حزب العمل الى داخل الحكومة عن طريق بلورة صيغة إسرائيلية لـ «خريطة الطرق». وتستند هذه الصيغة الى خطاب الرئيس الأميركي جورج بوش. ويأمل شارون من وراء هذه الصيغة الإيحاء بأنه لا يريد الخضوع لمطالب اليمين الأقصى، وانه يسعى لخلق أرضية مشتركة مع حزب العمل. وبحسب هذه الصيغة، فإن إسرائيل توافق على إقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة وتقييد السيادة بانتظار مفاوضات الوضع النهائي.

غير أنه، في الوقت الذي يعلن فيه حزب العمل عن رفضه حكومة الوحدة، لا تخفي بعض المصادر المقربة من شارون استعداده للمساهمة في تفجير خلاف داخل هذا الحزب يقود الى انشقاقه. وثمة اتصالات تجري منذ الآن. غير أن ما يضعف هذه الاتصالات حقيقة أن الأغلبية الساحقة من قواعد حزب العمل لا تريد الدخول الى حكومة الوحدة. وهذا يعني أن كل من ينشق عن حزب العمل قريبا يعرض نفسه للاندثار.

ومع ذلك، فإن القضية الأهم في الانتخابات الإسرائيلية هي موقع حركة «شينوي» وترتيبها في ميزان القوى. وقد أشارت بعض الاستطلاعات الى احتمال احتلال هذه الحركة المكانة الثانية في الانتخابات وتراجع حزب العمل الى الموقع الثالث، وهذا ما جعل المنافسة على أشدها بين الحزبين. ومن المنطقي الافتراض أن عميرام متسناع يرغب في أن ينخرط طومي ل

المشاركة أم مقاطعة الانتخابات؟

بقلم: د. أسعد غانم*

تظهر استطلاعات الرأي التي نشرت على مدى الشهر الماضي ميلا متعاظما من جانب الأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل للامتناع عن الاقتراع بشكل يفوق ما تم تسجيله في الماضي. وهذه ظاهرة جديدة، فقد كان هناك على مدى العقود الثلاثة الماضية تزايد تدريجي في نسبة المشاركة العربية في الاقتراع. ولعل مراجعة للعوامل التي حددت مستوى المشاركة في التصويت وطبيعة توزع الأصوات في أوساط الأقلية العربية، أن تقدم تعليلا للظاهرة. السعي إلى حل عادل للنزاع: تبنت الأقلية الفلسطينية في إسرائيل سنوات عديدة- بوصفها جزءا من الشعب الفلسطيني – خط منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بحل المشكلة الفلسطينية. ويؤيد الجمهور الفلسطيني في إسرائيل مبدأ دولة فلسطينية تقوم في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب إسرائيل، وإزالة المستوطنات، وتقسيم القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، إلخ. وقد ساند هذا الجمهور على مدى السنتين الماضيتين الأحزاب والقوى السياسية التي كانت تؤيد التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات مع منظمة التحرير. هذا التأييد وجد تعبيرا له في التصويت المباشر أو الدعم للائتلاف الحكومي من جانب الأحزاب العربية.

إن إخفاق حكومتين لحزب العمل في العقد الأخير في تحقيق إنهاء للنزاع يشكك في إمكانية الحل وفي مدى التزام العمل بالتوصل إلى نتيجة عادلة، وهذا بالتالي يقلل من نسبة الفلسطينيين في إسرائيل المستعدين للإيمان بقدرة حكومة يسارية على النجاح.

دور القوى الخارجية: متابعة للعامل الأول، فإن قيادة منظمة التحرير أصبحت أكثر انغماسا في العقدين الأخيرين في تحديد طبيعة التصويت العربي. لقد أيدت مشاركة عربية أوسع في الاقتراع، بل إنها شجعت التصويت لمعسكر السلام، وقدمت تحويلات مالية لبعض الأحزاب العربية، وضغطت في سبيل تشكيل ائتلاف من أجل منع تبديد الصوت العربي. وقد أدى اضطراب وضع ياسر عرفات في السنتين الأخيرتين، وغياب الأمل في وجود حل فوري إلى إضعاف كل من مشاركة القيادة الفلسطينية واستجابة الجمهور الفلسطيني في إسرائيل لنداءات أو إيماءات منظمة التحرير الفلسطينية.

من المستغرب أن يقوم تلفزيون المستقبل اللبناني المؤيد لسورية في الأسبوعين الماضيين بمناشدة الجمهور العربي في إسرائيل الاقتراع. هذه المناشدة الغريبة من المرجح أنها ستلقى آذانا صماء، لاسيما بالنظر إلى الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن النظام السوري (الذي يبغضه الفلسطينيون بشكل عام، ولاسيما الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، بسبب تاريخه الطويل من العداء تجاه حركة التحرير الفلسطينية) ومناصريه في لبنان، بما في ذلك مؤسسته الاستخبارية، منغمس في مساع لدعم مرشحين عرب قريبين من هذا النظام.

الانقسام في المشهد السياسي العربي: الفرقة هي أبرز مميزات جو الأحزاب السياسية العربية في إسرائيل. نحن في الواقع نتحدث عن منظومة أوصلت الانشقاقات الداخلية إلى حد لا مزيد عليه، إلى درجة أن كل عضو كنيست عربي تقريبا له حزبه ويستغل التخويل الشعبي ليس لتلبية توجهات الجمهور ورغباته، بل حسب أهوائه الشخصية. الأغلبية الساحقة من الجمهور العربي تؤيد الوحدة وهي تشعر بالإحباط من مستوى الفرقة والانقسام ومن الضرر الذي يلحقه ذلك بالأهداف العربية، وهي لا تسعى بالتأكيد إلى تأييد المحرضين على الانشقاق.

قلة تأثير أعضاء الكنيست العرب: بعد الانتخابات كان أعضاء الكنيست العرب يتبنون موقف «المعارضة الدائمة». فلم يكن متاحا لهم، تاريخيا، خيار أن يصبحوا شركاء في هيئة صنع القرار في دولة إسرائيل. ثمة تفسيران لهذه الظاهرة: الأول استراتيجي يرفض مشاركة «غير اليهود» في الهيئة التنفيذية العليا للدولة اليهودية، والثاني تكتيكي وهو يولي أهمية للميول الموجودة عند الجمهور اليهودي التي تعارض إشراك العرب، وتضع فيتو على أي رئيس وزراء، أو تعاقبه انتخابيا إذا تحرك في اتجاه إشراك أحزاب عربية في حكومته. هذا الوضع القائم بدأ يعزز وجهة النظر القائلة إنه لا فرق بين إرسال ممثلين إلى الكنيست وبين الامتناع عن الاقتراع.

* الاحزاب الصهيونية: تنافس على الأصوات العربية *

طبيعة النظام الإسرائيلي: بعض أولئك الذين يقاطعون الانتخابات في إسرائيل يقولون إن المشاركة العربية في الانتخابات سهلت في الحقيقة تمرير فكرة أن إسرائيل تملك «نظاما ديمقراطيا». وفي رأيهم أن النظام الإسرائيلي غير ديمقراطي ويخدم اليهود على حساب العرب.

أداء القيادة العربية: الصوت العربي واختيار أعضاء كنيست أنعش الوهم بأن هناك قيادة عربية موحدة في إسرائيل تعالج بفاعلية مشكلات الجمهور. وهذا زعم لا أساس له. تعاني القيادة العربية من نقص حاد في الوحدة. وهي غير قادرة على الحفاظ على منبر قيادي مشترك فعال، وهي ذاتية شخصية إلى الحد الأقصى، وتفتقر إلى التواصل مع القاعدة وعاجزة عن تجنيد الجمهور للقيام بأعمال احتجاج أو أي نشاط سياسي (مع استثناء الحركة الإسلامية). هذا الوضع داخل القيادة العربية الوطنية هو عنصر آخر يشجع على عدم المشاركة في الاقتراع، وهو بالتأكيد لا يساهم في حشد الطاقات لإنجاح القوائم الانتخابية العربية.

وإذا ما أخذنا هذه العوامل جميعا بعين الاعتبار سنجد تفسيرا جيدا لطبيعة التصويت العربية وانقسام هذا التصويت. وهذه العوامل تقدم بالتأكيد تفسيرا للظاهرة الجديدة المتمثلة في النفور من السياسة، واتخاذ موقف الامتناع عن الاقتراع، والابتعاد عن ممارسة السياسة البرلمانية لصالح تأسيس هيئات عربية بديلة خارج هيكل السلطة الذي تلعب فيه الكنيست دورا أساسيا.

*** مدير في سيكوي، جمعية دعم المساواة المدنية، ويحاضر في العلوم السياسية في جامعة حيفا.**

الانتخابات الإسرائيلية والعرب في اسرائيل

بقلم: أحمد أبو حسين

تقارب نسبة أصوات العرب الفلسطينيين في الانتخابات المبكرة للبرلمان الإسرائيلي خمس الأصوات عموما. لكن هذه الانتخابات ستجري وسط تطورات جديدة كل الجدة تتعلق بتصويت الفلسطينيين، سواء من حيث التطورات المتعلقة بإسرائيل أو تلك الخاصة بهذه الجماهير. داخل هذه التطورات يمكن الإشارة إلى ما يلي:

* استمرار الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة القدس والأقصى) المتفجرة منذ أيلول ٢٠٠٠، والتي أدى الفشل الإسرائيلي في قمعها حتى الآن – ضمن أشياء أخرى – إلى سقوط حكومتين إسرائيليتين على التوالي (حكومة إيهود باراك في العام ٢٠٠١ وحكومة أرئيل شارون في العام ٢٠٠٢).

*مقاطعة الناخبين الفلسطينيين الانتخابات الرئاسية في إسرائيل في شباط ٢٠٠١ والتي فاز فيها أرئيل شارون على منافسه إيهود باراك، ما أدى إلى اعتزال الأخير الحياة السياسية كليا.

* بقاء الجزء المتعلق بالفلسطينيين في اسرائيل من انتفاضة ٢٠٠٠ مفتوحاً على شتى الاحتمالات، ونقصد قيام القوات الإسرائيلية بقتل ثلاثة عشر شاباً فلسطينياً، خلال حملة التضامن مع الانتفاضة المذكورة. والمعنى من وراء قولنا بصدد هذا «الملف المفتوح» أن «حديث المستحقات» بشأن المجزرة الإسرائيلية لا يزال مؤجلاً، في حين أن الأجواء السياسية الداخلية بدأت تشهد منذ ذلك التاريخ ما يمكن اعتباره وضعاً جديداً في علاقة الدولة العبرية بالأقلية القومية الفلسطينية، وبالعكس كذلك. ويتحدّد جوهر هذا الوضع في بروز حالة من التحريض العنصري على هذه الأقلية، تشير كل الدلائل إلى كونها سائرة في خط تصعيدي مطرد، غايتها أن تؤول إلى نزع الشرعية السياسية عن هذه الأقلية في اتخاذ مواقف ورؤى بخصوص ما يجري وخصوصا بشأن المستقبل.

الأحزاب العربية وتحالفاتها

تخوض الانتخابات الإسرائيلية أربع قوائم عربية:

١. القائمة العربية الموحدة

ويترأسها عضو الكنيست عبد المالك دهامشة، وتتألف القائمة من الحركة الإسلامية (الجناح الجنوبي) ، والحزب العربي الديمقراطي ويمثله في القائمة عضو الكنيست طلب الصانع الذي يحتل المكان الثاني في القائمة، والحزب القومي العربي الذي تأسس مع انشقاق عضو الكنيست محمد حسن كنعان عن الحزب العربي الديمقراطي، ويحتل كنعان المكان الرابع في القائمة. أما المكان الثالث فترشح له سلمان أبو أحمد من الناصرة وهو ممثل عن الحركة الإسلامية.

على الرغم من الصراعات الداخلية والتناقضات القائمة داخل هذه القائمة، نجح إلى حد ما رؤساء الأحزاب التي تشكل هذه القائمة بالتوصل إلى اتفاق لتركيبة القائمة، لكنهم فشلوا في الاتفاق مع عضو الكنيست هاشم محاميد ممثل قائمة التحالف التقدمي الوطني والذي احتل في الانتخابات السابقة المكان الثالث في القائمة العربية الموحدة، ونتيجة ذلك اضطر النائب هاشم محاميد إلى تشكيل قائمة منفردة .

وكانت القائمة العربية الموحدة قد حصلت في الانتخابات السابقة على خمسة مقاعد، إلا أنه هذه المرة تتوقع استطلاعات الرأي في الصحافة الإسرائيلية واستطلاعات الرأي التي أجرتها الأحزاب المختلفة تراجعا ملحوظا في التأييد الجماهيري لهذه القائمة، لأنها تعبر عن «وحدة كراسي»، كما أسماها أحد المراقبين في إحدى الأسبوعيات العربية في الداخل، إضافة إلى عدم وجود قاعدة تنظيمية جدية للأحزاب المؤتلفة في إطار القائمة المذكورة، هذا إضافة إلى فقدان مميزات في الأداء البرلماني للنواب المذكورين أعلاه.

٢. التجمع الوطني الديمقراطي

يرأسه الدكتور عزمي بشارة، والذي كان المستشار القضائي للحكومة قد قدم طلبا بشطبه كما ذكرت أعلاه. إلا أن تهديد التجمع من خلال إستراتيجية إعلامية وقانونية مدروسة منعت من حصول هذا الشطب، إضافة إلى تهديد أوساط يسارية وصحفية منعت من حصول ذلك. وكان التجمع وعزمي بشارة قد هددا بمقاطعة الانتخابات، الأمر الذي جعل أوساطا قضائية في إسرائيل تتخوف من التصعيد مع العرب وخطورة الإقصاء السياسي. أهم ما يطرحه التجمع ميزة خطابه السياسي وبرنامج دولة المواطنين، والذي جعل حتى المخابرات الإسرائيلية تتخوف منه لتأثيره على جدول أعمال العرب في الداخل.

هذا البرنامج يكشف التناقض القائم بين الصهيونية والديمقراطية، كذلك يكشف التناقض القائم بين طابع الدولة اليهودية وديمقراطيتها. ويتوقع المراقبون واستطلاعات الرأي انتصارا لهذا التيار الذي يؤكد على الهوية القومية ليمنع التهميش، ومن جهة أخرى يطرح المواطنة الكاملة كون العرب سكان البلاد الأصليين.

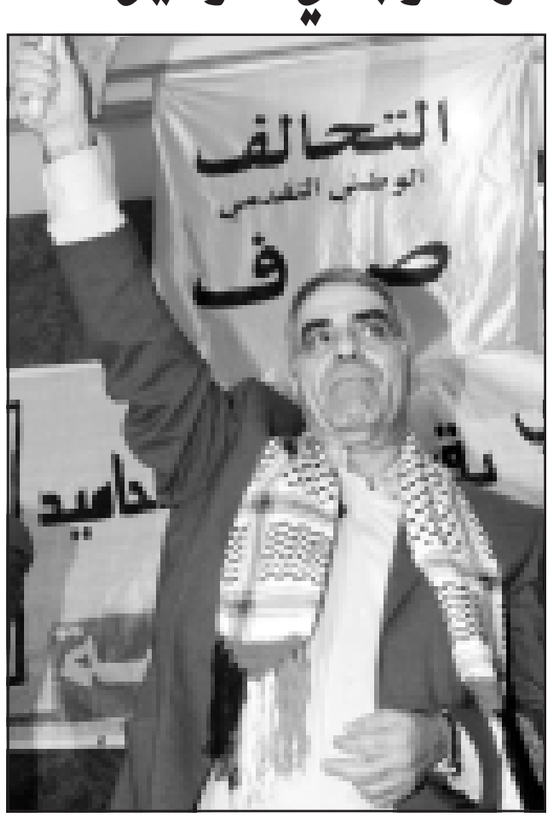

* هاشم محاميد خلال الدعاية الانتخابية *

وفي حالة تحقيق نبوءات استطلاعات الرأي، سنشهد حالة جديدة من التحريض الإسرائيلي على الفلسطينيين، وسيقال عندها أن التيار القومي ازدادت قوته، وأن هناك تطرفا عميقا في أوساط العرب في الداخل خاصة بعد اندلاع الانتفاضة.

٣. الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير

الجبهة الديمقراطية وعمودها الفقري الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وهو حزب عريق في الدفاع عن حقوق العرب في الداخل منذ العام ١٩٤٨. وكانت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة قد تشكلت في العام ١٩٧٧، ويعتبر الحزب الشيوعي القوة الرئيسية فيه إضافة إلى شخصيات عربية ورؤساء مجالس محلية وبلدية. أما الحركة العربية للتغيير فيترأسها عضو الكنيست أحمد الطيبي وهو المرشح الثالث في قائمة الجبهة والعربية للتغيير. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن الجبهة شهدت خلافا حول التحالف مع النائب الطيبي، والخلاف الداخلي تمحور حول مكان الطيبي في القائمة، وذلك كون المرشح الثالث في الجبهة الديمقراطية يهوديا، فقد اعتبر الحزب الشيوعي إعطاء النائب الطيبي المكان الثالث تنازلا عن مبدأ الحزب العربي اليهودي. وقد ترشح للمكان الرابع في قائمة الجبهة والعربية للتغيير دوف حنين من نشطاء الحزب الشيوعي وابن أحد أعضاء «راكاح» المخضرمين.

٤. التحالف الوطني التقدمي

برئاسة النائب هاشم محاميد، وهي قائمة انبثقت بعد فشل المفاوضات مع القائمة العربية الموحدة، وعدم موافقتها على المكان الخامس في القائمة العربية الموحدة. ويتوقع المراقبون لقائمة محاميد ألا تجتاز نسبة الحسم.

وتشير التوقعات إلى أن هذه القوائم مجتمعة ستحصل على ما مجموعه ٩–١٠ مقاعد، في وقت يتأكد فيه أيضا أن كفة الأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة ستكون هي الراجحة في الانتخابات الإسرائيلية. وبالنسبة للعرب الفلسطينيين في الداخل يعني هذا السيناريو استمرار الوضع السابق، مع احتمال قوي بأن تصعد القوى اليمينية والفاشية هجمتها على العرب وعلى حقوقهم، وكذلك على مشاركتهم السياسية.

*** كاتب فلسطيني من ام الفحم ورئيس مجلس إدارة موقع «عرب ٤٨ » على شبكة الإنترنت.**

أحزاب السلطة تتعامل مع الدروز كرزمة أوراق إقتراع

بقلم: يوسف الغازي

في هذه الأيام يعرض مسرح «النقاب» في عسفيا مسرحية جديدة بعنوان «الأمر»، من تأليف د. مسعود حمدان ومن إخراج صالح عزام، من عسفيا. المسرحية تتحدث عن جندي درزي واقع بين واجباته تجاه الجيش الاسرائيلي والدولة، وبين إلتزامه أمام أخيه الذي تطلب السلطات هدم بيته، لبنائه من دون ترخيص. في الخلفية، يزور وزير من الحكومة الاسرائيلية القرية ويتجاهل مطلب منع هدم البيت، ويعلن تخصيص ميزانية لتوسيع المقبرة العسكرية في القرية.

تحظى هذه المسرحية بأصداء أيجابية وتثير الاهتمام بين أبناء الطائفة الدرزية. الناس الذين شاهدوا المسرحية يقولون إنه مثل أمور هامة أخرى تحدث عند الدروز في إسرائيل وتشغلهم، فإن مضامين «الأمر» أيضًا لن يعرف بها الجمهور اليهودي في الدولة. وهم يقولون إن الجمهور اليهودي موجود في غيبوبة بما يخص أبناء الطائفة الدرزية: في أوقات الحروب يكون الدروز موضع تقدير نتيجة لحصاد الدماء عندهم، ولكن في أيام الانتخابات يتحولون إلى وكر من الصفقات، والتزويرات، وشراء الأصوات، ونسب التصويت الخيالية والفساد السياسي.

«هذه الظواهر موجودة عندنا»، يعترف مدير معهد إميل توما للأبحاث الاجتماعية في حيفا، الكاتب سلمان ناطور من دالية الكرمل. لكن، يضيف، «الجمهور الدرزي لم يخلق هذه الظاهرة، وإنما الأحزاب الحاكمة. منذ إقامة الدولة تعاملت الأحزاب الحاكمة مع المنتخبين الدروز كرزم من أصوات الاقتراع يجلبونها إلى الصناديق وليس كبشر. الفساد هو نتاج أبيض – أزرق (صنع في اسرائيل). المؤسسة حولت العملية الديمقراطية إلى إنتخابات لفرص إنتهازية لدفع مصالح شخصية وعائلية».

محمد نفاع، عضو كنيست سابق عن «الجبهة»، يعترف بأن هناك ظواهر من الفساد في الوسط الدرزي، لكن بحسب أقواله فهي جزء من الثقافة السياسية السائدة في إسرائيل. «مصدرها الشهية غير المحدودة عند النشطاء الحزبيين، الذين يضعون نصب أعينهم بشكل أساسي دفع مصالحهم الأنانية، وأقل من ذلك مصالح الجماهير التي يمثلونها».

في نظر المحامي سعيد نفّاع من «التجمع الوطني الديمقراطي»، فأن (٢٠٪) فقط من الناخبين الدروز يصوتون للكنيست من منطلقات أيديولوجية. «إسم اللعبة عندنا هو 'منفعة وعلاقات'». من كان لمدة ١٥ عامًا رئيسًا للمجلس المحلي في البقيعة، صالح خير، أضاف بسخرية، أنه «عشية الانتخابات، تصل محافظ مليئة بالنقود إلى غالبية القرى الدرزية وتختفي هناك. هكذا يشترون الحكم». المدير العام لجمعية «تطوير الديمقراطية في الوسط العربي في إسرائيل»، وجيه كيّوف، الذي شغل منصب القائم بأعمال رئيس المجلس المحلي في عسفيا، لخّص: «طيلة الوقت الذي نجحت فيه الصفقات والفساد ولم تكن هناك فضائح وتحقيقات شرطية، لم يهتم أحد ولم تهتز الفرائص، ولكن في لحظة الكشف عن البشاعة والسلبيات في هذا النهج– حوّل المسؤولون عنها الدروزَ إلى كبش الفداء».

لاندفر، عزيزة الوسط

يتهم الشارع الدرزي الأحزاب الشريكة في الحكم، في الماضي والحاضر، بالانتهازية والفساد، لكن جُلّ النقد موجّه تجاه الأقدم من بين الأحزاب، حزب «العمل». أعداء «العمل» يذكرون القليل من الصفقات التي حيكت في السنوات الأخيرة.

تنافس في برايمريز حزب «العمل» في العام ١٩٩٦ إثنان في اللواء الدرزي – صالح خير وعضو الكنيست صالح طريف. خير، بعد خسارته في التنافس، تقدم بشكوى إلى محكمة الحزب وإلى المحكمة بدعوى التزوير، لكن إستئنافه رُفض لسبب تقني: إنتخابات معادة في الوسط الدرزي كان يمكن أن تسبب تأجيلاً لكل معركة الانتخابات. وقد تجاوزت نسبة التصويت في اللواء الدرزي في الانتخابات التمهيدية في «العمل»، في العام ١٩٩٩، حاجز الـ (٩٠٪)، نسبة خارقة بدون جدل. وقد حصل طريف وعدد من أصدقائه في «العمل» على نسب دعم خيالية. ومن بين الرابحين كانت أيضًا صوفا لاندفر – عضو الكنيست المجهولة في الوسط الدرزي، والتي رغب ايهود براك آنذاك، في نجاحها.

في السنة الماضية، وفي الجولة الأولى في المنافسة بين أفرهام بورغ وبين بنيامين بن إليعيزر على قيادة «العمل»، حظي بورغ بغالبية الأصوات في اللواء الدرزي. في الانتخابات الجزئية المعادة أكد إمتناع طريف ومن حوله عن التصويت على فوز بن إليعازر.

«يهاجموننى، ليس بسبب فشلي في نشاطي الحزبي، وإنما بدافع من الغيرة لأنني نجحت في الوصول إلى مناصب رسمية رفيعة، مثل أن أكون الوزير غير اليهودي الأول في دولة إسرائيل»، يقول عضو الكنيست طريف رادًا. ويقول طريف عن قضية الاستئناف الذي قدمه خير في العام ١٩٩٦ في حزب «العمل»، إنه لا يذكرها. ولا يرى عيبًا في نسب التصويت العالية في الانتخابات التمهيدية في العام ١٩٩٩ وفي نشاطه من أجل لاندفر: «ما السئ في أنني استجبت لطلب باراك لمساعدة لاندفر؟» يسأل.

يقول طريف كرد على الادعاء أنه ساعد في قلب نهج التصويت في الانتخابات المعادة بين بورغ وبن إليعازر: «من جهة واحدة اتهمنا الزملاء اليهود بأمراض البرايميرز، ومن جهة أخرى، لم يدعمنا بورغ، الذي صوتنا لأجله. لذلك قررنا الامتناع عن المشاركة في الانتخابات المعادة لكي يتوقفوا عن توجيه الادعاءات صوبنا».

يصل عدد أصحاب حق الاقتراع الدروز إلى حوالي ٦٥ ألفًا. من الصعب تحديد نتائج الانتخابات بينهم بالضبط، لأنهم يعيشون في قرى وبلدات مختلطة يعيش فيها أيضًا مسيحيون ومسلمون، مثل شفاعمرو، البقيعة، أبو سنان والمغار. وبحسب معطيات جمعية «تطوير الديمقراطية في الوسط العربي في إسرائيل»، حصل «العمل» في الانتخابات الأخيرة في القرى والبلدات ذات أكثرية درزية، على (٢٥٪) من الأصوات، «الليكود» حصل على (٨.٥٪)، «شاس» على (١٠.٥٪)، «ميرتس» على (٥٪)، «التجمع» على (٦٪) وحصلت «الجبهة» على (٥.٥٪) من الأصوات. في انتخابات ١٩٩٦ حصل «العمل» في هذه القرى والبلدات على (٤٠٪) من الأصوات، «الليكود» على حوالي (١٢٪)، «شاس» على (٤.٥٪)، «ميرتس» على (١٢.٥ ٪) و«الجبهة» على (١٣.٥٪) من الأصوات.

الناطق بلسان لجنة المتابعة الدرزية، محمد رمال من يركا، يعتقد أن الكثيرين من مؤيدي «العمل» السابقين من الدروز ملّوا من الحزب ولذلك، بحسب رأيه، فإنه سيفقد من قوته في الوسط. «الناس يرون بشكل سلبي أنه لم يتنافس مرشح درزي لائق أمام طريف. هذه المرة أيضًا حافظ «العمل» على النهج البطركي الذي خلقه. من المؤسف أن عمرام ميتسناع، الذي يتمتع بتقدير كبير عند الدروز، لم يشجع متنافسين آخرين للمنافسة أمام طريف».

عضو الكنيست أيوب القرا من «الليكود» يعرض أحيانًا مواقف صقورية. الكثيرون، في طائفته وحزبه، ينتقدونه على أنه يندفع إلى أمام كاميرات التلفزيون في الوقت الذي يفضل فيه ناشطون دروز أن يقفوا جانبًا. مثلا، رافق أرئيل شارون في ذهابه إلى الأقصى في ايلول ٢٠٠٠.

على الرغم من ذلك، في الانتخابات الداخلية في «الليكود»، تراجع القرا إلى موقع متأخر غير مضمون في قائمة المرشحين. مجلي وهبة يحتل الموقع الثاني والعشرين في قائمة «الليكود»، وهو درزي أيضًا، وجزء كبير من الفضل في ذلك يعود إلى التنظيم الجيد الذي جنّده عمري شارون من أجله. هذا ما يحصل مع الذي يرغب رئيس الحكومة، في نجاحه ، يقولون في «الليكود». ويذكر وهبة صداقته القريبة، السياسية والشخصية، بينه وبين شارون منذ العام ١٩٨١. وقد بدأ مشواره السياسي بعد خروجه من الجيش برتبة نائب كولونيل قبل ثماني سنوات. وهو يفتخر بشكل خاص في حصته في «إعادة عملاء 'الموساد' إلى البيت»، العملاء الذين كانوا متورطين في محاولة إغتيال خالد مشعل، من «حماس»، في عمان.

وهبة متأكد من أن «الليكود» سيزيد من قوته في الانتخابات بين الدروز، خاصةً وبشكل أساسي، لأنه في فترة حكمه وصل درزي إلى رتبة كولونيل في الجيش الاسرائيلي، يوسف مشلب، وعُيّن قائدًا لقيادة الجبهة الداخلية. مقابل ذلك، يقول مُركّز حزب «ميرتس» في الوسط الدرزي، فيصل حلبي، إن تعيين الكولونيل مشلب لقائد الجبهة الداخلية «لن يُضيف لـ 'الليكود' ولو صوتًا واحدًا في الصناديق». وهو يقدّر بأن «الدروز خائبو الأمل من 'الليكود' نتيجةً للوضع الأمني السيء، البطالة، الركود وعدم تطوير القرى والبلدات الدرزية».

الجيش ينتج سياسيين

كما في السياسة اليهودية، فإنه عند الدروز أيضًا يتوجه الكثير من الضباط، بعد تحررهم من خدمة نشيطة في الجيش، إلى مواقع قيادية سياسية. كل أعضاء الكنيست الدروز، من «العمل» و«الليكود»، والكثير من رؤساء السلطات المحلية الدرزية جاءوا إلى السياسة بعد تحررهم من الجيش برتب نائبي كولونيل.

ناطور يستنتج من هذا أن «الخدمة في الأذرع الأمنية تصمم الكثير من قياديي الطائفة الدرزية. ومع تحررهم من الخدمة في الجيش أو من اي جهاز أمني آخر، الكثير ممن وصلوا إلى مراتب قيادية رفيعة يستغلون العلاقات التي أقاموها خلال الخدمة في المؤسسة الأمنية والسياسية، لكي يندمجوا في عدة وظائف مدنية وليبنوا لأنفسهم حياة سياسية». كيّوف يربط هذه الظاهرة مع النسبة العالية من الرجال الدروز الذي يعملون في الجيش.. في «حرس الحدود»، في الشرطة، في «الشاباك» وفي مصلحة السجون.

في الانتخابات للكنيست الخامسة عشرة حصلت «شاس» لوحدها على أكثر من (١٠٪) من أصوات الناخبين الدروز – ما يساوي تقريبًا كل الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب العربية مجتمعةً. من الممكن الافتراض أن مصدر شعبية «شاس» هو الوزارات الحكومية التي تتحكم بها وبميزانياتها. قبل سبع سنوات انضم إلى الحزب نائب رئيس المجلس المحلي في دالية الكرمل، منصور وهبة . قبل ذلك كان عضوًا في «الليكود» وقبله في «هتحياه»، حزب غئولا كوهين. «أنا أدعم 'شاس' لأن الدين في نظري ليس كلمة مسيئة»، يقول وهبة، «وعدا عن ذلك، نحن الدروز متعلقون بالوزارات الحكومية التي في أيدي 'شاس'».

وحول السؤال عن كيفية رده على تصريح الراب عوفاديا يوسيف، الذي وصف العرب بأنهم ثعابين، يقول وهبة: «الراب يوسيف لم يقصد كل العرب وإنما أولئك الذين يمسّون اليهود. نحن الدروز أقمنا تحالف دماء مع الشعب اليهودي وسندعم دائمًا المؤسسة ونشاطاتها. نحن نعيش جميعًا معًا ونأكل من نفس الصحن. للأسف، الشعب اليهودي لم يعاملنا من مبدأ المعروف مقابل المعروف. الشعب اليهودي يُشركنا في حروباته لكنه لم يشركنا في المحادثات السلمية مع العرب».

حلبي لا يعلق آمالاً كبيرةً على نجاح «ميرتس» في الانتخابات عند الدروز. وعلى الرغم من أن حزبه يتمتع بالتعاطف والقبول عند الجمهور الدرزي، يقول، إلا أنه لا ينجح في ترجمة هذا التعاطف لأصوات في الصناديق. السبب كامن، في رأيه، في حقيقة عدم وضع مرشح درزي في موقع مضمون في القائمة.

متحدثون دروز يتنبأون بارتفاع في قوة «التجمع» عند الطائفة، على الرغم من أنهم يستصعبون تفسير عدم اختيار سعيد نفاع من بيت جن لواحد من المواقع المتقدمة، المعروف بين جمهوره كله، واختارت مرشحًا مجهولاً من الطائفة بدلا منه، هو عبدالله شاهين. المحامي نفّاع يقدّر أنه وعلى الرغم من ذلك فإن الجمهور الدرزي سيشارك في الانتخابات، بقليل من الحماس، وحتى أنه سيقوّي من «التجمع»، بسبب تنظيم لقاءات بين دروز إسرائيليين مع أقربائهم من سورية ، وبسبب نشاطه العام.

مزاج عضو الكنيست صالح طريف، مؤخرًا، محطّمٌ. في تقديره، الانتخابات نائمة نتيجة لعدم الثقة السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. «الميدان في وضع محرج»، يقول. هو متأكد من حزبه «العمل» سيواصل كما في السابق الحصول على أصوات أكثر من أي حزب آخر في الشارع الدرزي، لكنه في التلخيص الاجمالي يتنبأ بمصير سوداوي للحزب ويشكك في إمكانيات وصوله للكنيست، هو بنفسه، الموجود في المكان الـ (٢١).

كيّوف شريك في الرأي السائد بأن المعركة الانتخابية للكنيست بين الدروز، خاملة هذه المرة بشكل خاص. «الدروز يستيقظون في الانتخابات البلدية التي تُحسم فيها شؤون محلية والتي تهتم فيها عائلات وحمائل بالمصالح المباشرة لها»، يوضح. «عندما يكون 'العمل' في سدة الحكم فإن غالبية رؤساء السلطات المحلية الدرزية يدعمونه، وعند حدوث انقلاب، ينقل غالبية الرؤساء دعمهم إلى 'الليكود'».

المقارنة بين الانتخابات المحلية وبين العامة، تدل بحسب كيّوف، على أن «أجهزة الأحزاب الحاكمة مسؤولة عن عدم نمو احتياطي سياسي شاب بين الدروز.. دور النساء في الانتخابات للكنيست مُتدنٍ أكثر منه في الانتخابات المحلية. النساء لا ينشطنَ في المجال القطري لأنهن لا يُمنحنَ الفرصة لحمل مسؤولية وظيفة سياسية أيًا كانت. الجمود يتحكم بكل شيء. ومع أن هناك جيلاً جديدًا من الشباب الأكاديميين ينمو وينكشف للعالم الكبير، وهو غير راضٍ عن الوضع، إلا أنهم في الغالب لا يتمثلون، لأنهم يُبلعون من قبل أجهزة الأحزاب التي تمنعهم من قيادة تغييرات في المدارك، في التصرف وفي سير الأمور السياسية. القليلون يعبرون عن إستقلالهم في التوجه إلى الأحزاب العربية، مثل 'الجبهة' و'التجمع'».

«هآرتس»، ٢٠ كانون الثاني، ترجمة : «مدار»